World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام
التاريخ: 18 أبريل/نيسان 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2025/7-C/1
وظائف الرقابة
لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير السنوي للمفتشة العامة

موجز تنفيذي

يقدم مكتب المفتشة العامة وخدمات الرقابة تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن العام المنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

ويتضمن التقرير بيان الضمان الصادر عن مكتب المفتشة العامة وخدمات الرقابة بشأن فعالية الحوكمة في **برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)** وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة في عام 2024 استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به. ويُقدم التقرير أيضا لمحة عامة عن ملاحظات مكتب المفتشة العامة وخدمات الرقابة وأنشطته خلال العام.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير السنوي للمفتشة العامة لعام 2024 (WFP/EB.A/2025/7-C/1)، ويلاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي أُنجزت وأُبلغ عنها في عام 2024، تم تحديد بعض المسائل المعينة، المتكررة في كثير من الأحيان، في بعض مجالات علميات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة القائمة في **البرنامج**، والتي من الممكن أن تعرّض من بعض الجوانب، تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية **للبرنامج** للخطر، بحال عدم معالجتها. وفي الوقت نفسه، يمكن النظر في تكرار بعض الممارسات الإيجابية التي تتمّ تحديدها في العمليات نفسها وذلك على نطاق **البرنامج**.

ويتوقع المجلس من **البرنامج** أن يعالج المسائل التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة F. Lambert
المفتشة العامة
بريد إلكتروني: fabienne.lambert@wfp.org

بيان الضمان

1- يستند هذا الرأي إلى أعمال مكتب المفتشة العامة وخدمات الرقابة في مجال الضمان (المراجعة الداخلية للحسابات، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) في ما يتعلق بالتقارير الصادرة في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وأُجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين ولميثاق مكتب المفتشة العامة.

2- وتطلبت صياغة هذ الرأي النظر في مصادر أخرى للأدلة بحسب الاقتضاء، مثل الأعمال التي اضطلع بها مراجع الحسابات الخارجي والتقارير الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2024؛ وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، وأي مسائل نظمية لوحظت في التحقيقات التي أجراها مكتب المفتشة العامة والتي أُنجزت في السنة التقويمية 2024.

3- وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتشة العامة إلى المخاطر وتعتمد على تحليل المخاطر المادية التي تمس أهداف **البرنامج** ولا تتضمن مهاما لكل أسلوب عمل، كيان أو وحدة تنظيمية في **البرنامج**. هي ليست مصممة لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات **البرنامج** التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وتلك الخاصة بالامتثال.

4- وتعني القيود المتأصلة في نطاق المراجعة الداخلية للحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة إمكانية وقوع أخطاء أو مخالفات من دون اكتشافها. وتخضع توقعات أي تقييم لتلك العمليات على الفترات المقبلة لخطر أن تصبح العمليات غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف أو تجاوزات الإدارة أو تدهور درجة الامتثال للسياسات والإجراءات.

5- ويرى مكتب المفتشة العامة أنه، استنادا إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي أجراها مكتب المفتشة العامة وأبلغ عنها في عام 2024 ومصادر الأدلة الأخرى (انظر الفقرة 2)، تم تحديد مسائل معينة، متكررة في كثير من الأحيان، في بعض مجالات عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة القائمة في **البرنامج**، والتي من الممكن أن تعرّض من بعض الجوانب، تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية **للبرنامج** للخطر، بحال عدم معالجتها. وفي الوقت نفسه، يمكن النظر في تكرار بعض الممارسات الإيجابية التي تتمّ تحديدها في العمليات نفسها وذلك على نطاق **البرنامج**

6- ويشجع مكتب المفتشة العامة **البرنامج** على معالجة تلك المسائل. وتمت مناقشة تفاصيل المسائل الرئيسية التي حددها مكتب المفتشة العامة خلال عام 2024 في محتوى هذا التقرير السنوي.

Fabienne Lambert، **المفتشة العامة**

مارس/آذار 2025

لمحة عامة عن مكتب المفتشة العامة وخدمات الرقابة

الولاية والعمليات

7- يعمل مكتب المفتشة العامة وفقا لميثاق نقحه المجلس التنفيذي ووافق عليه آخر مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

8- وتتمثل مهمة مكتب المفتشة العامة في تزويد أصحاب المصلحة في **البرنامج** بضمان بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في **البرنامج**، من خلال إجراء أنشطة رقابية مستقلة وموضوعية، لإجراء عمليات تفتيش وتحقيقات في ادعاءات المخالفات وسوء السلوك؛ وتيسير اعتماد وتنفيذ أفضل ممارسات الضمان والرقابة المعمول بها في الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص.

9- ويتولى مكتب المفتشة العامة المسؤولية عن تزويد المديرة التنفيذية برأي ضمان سنوي بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في تحقيق أهداف **البرنامج**. ومكتب المفتشة العامة مسؤول أيضا عن إعداد تقرير سنوي عن أنشطته وتقديمه إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك موجز لنتائج الرقابة الهامة المنبثقة عن أعمال الضمان التي يقوم بها مكتب المفتشة العامة، وحالة تنفيذ التوصيات، وتأكيد الاستقلال التنظيمي لأنشطة المكتب.

10- وينفذ مكتب المفتشة العامة مهمته عبر مكتب المراجعة الداخلية المكلف بوظيفة المراجعة الداخلية؛ ومكتب التفتيش والتحقيق، المكلف بوظائف التفتيش والتحقيق. ويدعمه مكتب مديرية صغير يشمل الدعم الإداري لمكتب المفتشة العامة.

11- ويُقدم مكتب المفتشة العامة تقاريره عن الرقابة إلى المديرة التنفيذية أو إلى أعضاء الإدارة المعيّنين. وتنص سياسة الكشف عن تقارير الرقابة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2021 على الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية على موقع إلكتروني عام مع بعض الاستثناءات.

بيان الاستقلال والمعايير

12- يؤكد مكتب المفتشة العامة بموجب هذا، للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يحدث أي تدخل من الإدارة في ما يتعلق باختيار أنشطته، ونطاقها، وإجراءاتها، وتواترها وتوقيتها في عام 2024، وفي إبلاغ النتائج. ولم تؤثر قيود الموارد أو أي مسائل أخرى على استقلال أنشطة مكتب المفتشة العامة وعلى رأي الضمان في عام 2024.

13- وفي ما يتعلق بأنشطة الضمان التي يضطلع بها مكتب المفتشة العامة، يُجري مكتب المفتشة العامة، من خلال مكتب المراجعة الداخلية، أعماله وفقا للمعايير الدولية لممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين (المشار إليها في ما يلي باسم "معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين") وللسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لمكتب المراجعة الداخلية. ويلزم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات؛ وأُنجز آخرها في نهاية عام 2021 وأكد أن وظيفة المراجعة الداخلية "تتوافق بشكل عام" مع جميع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

14- وفي ما يتعلق بأنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المفتشة العامة، يجري مكتب المفتشة العامة من خلال مكتب التفتيش والتحقيق، أعماله وفقا للسياسات والإجراءات القائمة لدى **البرنامج**، والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات (الإصدار الثاني، 2009)، والمبادئ التوجيهية للتحقيق الداخلي لمكتب التفتيش والتحقيق. ويلزم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة التحقيق كل خمس سنوات؛ وكانت العملية جارية في نهاية عام 2024.

الأنشطة في عام 2024

15- يلخص الجدول 1 الوارد أدناه الخدمات المقدمة من مكتب المفتشة العامة في عام 2024. ويغطي نطاق المراجعة المستخدم في وضع خطة الضمان السنوية جميع عمليات **البرنامج**، وأنشطته، وأساليب عمله ونظمه في جميع أنحاء العالم.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتشة العامة – لمحة عامة، 2020-2024*						
العام	المراجعة الداخلية	الآراء الاستشارية، والرؤى والخدمات المخصصة الأخرى**	الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات		التفتيش***
	التقارير الصادرة			المتناولة	المُنجزة	التقارير الصادرة
2020	13	16	2	300	92	1
2021	22	10	1	397	112	0
***2022**	14	7	0	513	195	0
2023	22	4	1	702	305	0
2024	25	12	3	714	408	0

* في ما يتعلق بالمراجعة الداخلية والآراء الاستشارية والرؤى والخدمات المخصصة الأخرى والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، تقابل أرقام عام 2022 تسعة أشهر (من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2022)، نظرا لتغيير فترة الإبلاغ.

** ترد التفاصيل في الملحق الأول، في الأقسام باء وجيم ودال وهاء.

*** تناول رأي الضمان السنوي تقارير التفتيش في العام الذي أُنجزت فيها الأعمال الميدانية وليس في عام صدور التقارير. وصدر في عام 2020 تقرير تفتيش واحد أُنجز في عام 2019 وتم اعتباره في رأي الضمان السنوي لعام 2019.

الموارد

16- ازدادت ميزانية مكتب المفتشة العامة في عام 2024 بشكل طفيف بنسبة 2 في المائة (انظر الجدول 2). وكان قد تم تنفيذ نسبة 96 في المائة من الميزانية بغضون نهاية العام.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتشة العامة *(بآلاف الدولارات الأمريكية)*								
	2023				2024			
	مكتب المفتشة العامة*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع	مكتب المفتشة العامة*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع
مخصصات الميزانية	940	8 192	10 370	**19 502**	1 160	8 113	10 634	**19 907**
النفقات الفعلية	670	7 698	9 240	**17 608**	885	7 573	10 588	**19 046**

* يشمل دعم المفتشة العامة والمكتبَ الأمامي والدعم الإداري لمكتب المفتشة العامة بأكمله.

17- وازداد عدد الوظائف المحددة المدة المدرجة في الميزانية بمقدار وظيفتين في نهاية عام 2024، ليصل إلى 92 وظيفة (انظر الجدول 3)، بعد تحويل وظيفتي خبير استشاري اثنتين إلى وظيفتين محددتي المدة في مكتب التفتيش والتحقيق، مع وظائف إضافية أُتيحت تدريجيا طيلة عام 2024. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، شُغلت 79 وظيفة (86 في المائة) من أصل 92 وظيفة محددة المدة؛ وكانت 4 وظائف (4 في المائة) تنتظر قدوم المرشحين المختارين، وكانت 8 وظائف (8 في المائة) في مراحل مختلفة من التعيين؛ وكانت وظيفة واحدة (2 في المائة) شاغرة. وفي عام 2024، استمر استخدام الخبراء الاستشاريين على نطاق واسع للتعويض عن الوظائف الشاغرة وزيادة القدرات، ولا سيما في مكتب التفتيش والتحقيق.

18- فضلا عن ذلك، وافق المجلس التنفيذي في 16 يناير/كانون الثاني 2024 على الاستعانة بخدمات مُفتش عام بالإنابة، طيلة مدة غياب شاغلة الوظيفة، التي ظلت تشغل منصب المفتشة العامة **للبرنامج**.[1] والتحق المفتش العام بالإنابة في نهاية يناير/كانون الثاني 2024 واستمر في شغل المنصب طيلة الفترة المتبقية من عام 2024.

[1] قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 16 يناير/كانون الثاني 2024 المرسل عبر EBSecretariat/2024/005.

الجدول 3: الوظائف المدرجة في الميزانية في نهاية العام								
	2023				2024			
	مكتب المفتشة العامة*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع	مكتب المفتشة العامة*	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب التفتيش والتحقيق	المجموع
الفئة الفنية وما فوق	2	33	44	**79**	2	35	44	**81**
فئة الخدمات العامة	6	2	3	**11**	6	2	3	**11**
الميزانية	**8**	**35**	**47**	**90**	**8**	**37**	**47**	**92**

* يشمل دعم المفتشة العامة والمكتبَ الأمامي والدعم الإداري لمكتب المفتشة العامة بأكمله.

19- وبحلول نهاية عام 2024، كانت الوظائف المشغولة في مكتب المفتشة العامة تتألف من 57 في المائة من النساء و43 في المائة من الرجال؛ و41 جنسية مختلفة (من جميع القارات) و34 لغة. ويحمل جميع الموظفين من الفئة الفنية في مكتب المراجعة الداخلية شهادات مهنية ذات صلة (مدقق داخلي معتمد، ومحاسب عام معتمد، ومحاسب قانوني، ومدقق معتمد لحالات التدليس، ومدقق معتمد في مجال نُظم المعلومات، وشهادة في التقييم الذاتي للرقابة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). وتتفاوت خبرات مراجعي الحسابات الداخليين السابقة من شركات مراجعة الحسابات الدولية وشركات القطاع الخاص إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإنسانية. ويتمتع المحققون بخلفية في مجال إنفاذ القانون أو التحقيق أو لديهم خلفية قانونية، ولدى بعضهم أيضا شهادات وخبرة في مجالات علم الأدلة الجنائية أو المحاسبة أو مراجعة الحسابات؛ وجميعهم يتمتعون بخبرة واسعة في مجال التحقيق ومؤهلات التدريب.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

20- المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي في مجال الضمان وتقديم الاستشارات يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. ويقوم مكتب المفتشة العامة، عبر مكتب المراجعة الداخلية، بمساعدة **البرنامج** في تحقيق أهدافه من خلال الأخذ بنهج منظم ومنضبط لتقييم فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتحسينها.

21- وكجزء من إجراءات مكتب المفتشة العامة لتقديم الضمان إلى المديرة التنفيذية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة مثل المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يفحص مكتب المراجعة الداخلية ويقيم مدى كفاية آليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وفعاليتها في **البرنامج**، وأداء وحدات **البرنامج** في تنفيذ المسؤوليات والأهداف المسندة إليها. وتُقدم أعمال الضمان هذه من خلال إجراء عمليات المراجعة الداخلية والاستعراض الاستباقي للنزاهة والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة، والخدمات الاستشارية.

22- والاستعراضات الاستباقية للنزاهة هي فحوص منهجية والهدف من إجرائها تحديد واختبار الضوابط الوقائية وضوابط التحري في مجال مكافحة التدليس بهدف الحد من مخاطر التدليس. واستنادا إلى القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، توفّر الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ضمانا للإدارة بشأن فعالية منع التدليس وضوابط كشفه، مما يُكمل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتدليس والفساد.

23- وتستند الاستعراضات ذات الأغراض الخاصة التي تتناول الترتيبات التعاقدية بين **البرنامج** والأطراف المتعاقد معها إلى تطبيق بنود المراجعة المدرجة في العقود ذات الصلة.

نتائج خطة الضمان القائمة على المخاطر

24- صُممت خطة عمل مكتب المفتشة العامة بشأن الضمان بحيث تُركز على أهم المخاطر التي تنطبق على نطاق المخاطر في **البرنامج**. ووافقت المديرة التنفيذية عليها بعد التشاور مع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واستعراضها من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ووافقت أيضا المديرة التنفيذية على تغييرات خطة العمل خلال عام 2024، بعد استعراضها من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإبلاغ المجلس التنفيذي.

25- ووفقا لما تقتضيه معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يُحدد تقييم موثق للمخاطر التي يتعرض لها نطاق المخاطر في **البرنامج** أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتوافق مع أهداف المنظمة. ويشمل هذا التقييم أيضا مخاطر التدليس، مما يدفع إلى تحديد مواضيع الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. ويصنف مكتب المراجعة الداخلية جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في **البرنامج** عن طريق تقييم المخاطر المحددة وفقا لأثرها على عمليات **البرنامج** واحتمال حدوث كلّ واحد من المخاطر. وفي إطار عملية تقييم المخاطر، حصل مكتب المراجعة الداخلية على مدخلات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (أعضاء مجموعة القيادة والمديرين الإقليميين ومديري الشُعب) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية من أجل تحديد أولويات عمل المكتب.

26- ويتعاون مكتب المراجعة الداخلية بانتظام مع مراجع الحسابات الخارجي ومكتب التقييم من خلال رسم خرائط العمل المعنية والتعاون حيثما أمكن، لضمان التكامل والتآزر والكفاءة في الرقابة المستقلة في **البرنامج**.

نطاق عمل الضمان في عام 2024

27- استندت خطة عمل الضمان لعام 2024 إلى التركيز بقوة على العمليات الميدانية في السنوات السابقة. وواصل مكتب المراجعة الداخلية تطوير منهجياته في مجال المراجعة وممارسات إدارة المشاريع لتعزيز نهجه القائم على المخاطر وتعزيز الاتساق عند تقديم الضمان بشأن العمليات القطرية. وبيّن عمل مكتب المراجعة الداخلية القدرات المتاحة في الوظائف المشغولة.

28- وأنجز مكتب المراجعة الداخلية خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2024 عمليات مراجعة شملت 16 عملية قطرية: أ) منها مهمتا متابعة للعمليات القطرية لتحديد حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها الناتجة عن تصنيف المراجعة غير المرضي المعطى في عام 2023، ب) مراجعة شملت 14 عملية قطرية، وهو ما يمثل 3.1 مليار دولار أمريكي أو 36 في المائة من إجمالي نفقات **البرنامج** الميدانية (انظر الشكل 1 أدناه). وتغطي المكاتب القطرية التي أُجريت مراجعة لها 6 مكاتب من أصل 16 عملية ميدانية عالية المخاطر حُددت في التقييم الأوّلي للمخاطر في خطة العمل.

29- وقدم مكتب المراجعة الداخلية أيضا تغطية لعدة وظائف مؤسسية أساسية ومجالات مواضيعية،[2] مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأسطول، ووصول المساعدات الإنسانية، والوجبات المدرسية، والأمن في المكاتب الميدانية. وقدم تقييم رصد البرامج وتنفيذ مشروع الضمان العالمي في مراجعة المكاتب القطرية ضمانا موسعا لهذه المجالات العالية المخاطر على المستوى المؤسسي.

30- وشملت تغطية تكنولوجيا المعلومات تحديدا مجالات مثل الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، وأمن نقاط النهاية، وإدارة مخاطر الأطراف الثالثة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ووفرت هذه المهام أساسا لتقييم الوضع العام لأمن تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني في **البرنامج**.

31- ويعتمد مكتب المراجعة الداخلية أيضا على الإدارة في إسداء المشورة بشأن أوجه القصور الكبيرة المعروفة في نُظم الرقابة الداخلية، وأنشطة التدليس ومواطن الضعف المعروفة التي يمكن أن تسمح بارتكاب التدليس أو حدوث خسائر كبيرة، أو التي يمكن أن تعوق إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتُسدي الإدارة المشورة إلى المكتب بشأن حالات الإخفاق الكبيرة المعروفة عند الشروع في عمليات المراجعة.

[2] أُغلِقت المراجعة الداخلية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، المؤجلة منذ عام 2023، نظرا التداخل الكبير مع نطاق تقييم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي كلفه مكتب التقييم.

32- واستُمدّت المعلومات والتغطية الإضافية من الأعمال المخصصة الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الكثير من تقارير التحقيق الصادرة عن مكتب التفتيش والتحقيق، وهي تتضمن رؤى حول المجالات التي يُحتمل أن تتعرض لممارسات تدليس و/أو فساد.

33- وتناول أيضا هذا الرأي العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2024 وحالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. ويُقدم الملحق الأول مزيدا من التفاصيل عن أعمال مكتب المفتشة العامة التي تناولها رأي الضمان لعام 2024.

ملخص تصنيفات مهام المراجعة لعام 2024

34- وفي ما يتعلق بعمليات المراجعة الداخلية للمكاتب الموجودة خارج المقر والوظائف والمجالات الشاملة، يُحدد مكتب المراجعة الداخلية تصنيفا عاما للمراجعة بالاستناد إلى تقييمه العام لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ذات الصلة في الكيان الخاضع للمراجعة. ويتسق نظام التصنيف مع التصنيفات التي تستخدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

35- ومن أصل 22 من تقارير المراجعة التي وضعت في صيغتها النهائية وتم تصنيفها خلال الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (المكاتب القطرية والمجالات المواضيعية)، حصل تقرير واحد (4 في المائة) على تصنيف "مُرض"، و11 تقريرا (50 في المائة) على تصنيف "بحاجة إلى بعض التحسين"، و10 تقارير (46 في المائة) على تصنيف "بحاجة إلى تحسين كبير". وترد تفاصيل إضافية في الجدول 4 وكذلك في الشكل 1 والشكل 2 أدناه.

الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعة بحسب النوع – 2023 و2024

المجالات المراجعة	عدد عمليات المراجعة		مُرضٍ		بحاجة إلى بعض التحسين		بحاجة إلى تحسين كبير		غير مُرض		غير مصنف	
	2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023
المكاتب القطرية	14	15	1	–	6	4	6	9	–	2	*1	–
مراجعات المتابعة	2	–	–	–	-	-	-	-	–	-	**2	–
المجالات المواضيعية	6	3	–	–	3	1	3	2	–	-	-	–
تكنولوجيا المعلومات	3	4	–	–	2	2	1	2	–	–	–	–
مجالات أخرى (الخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والاستعراضات ذات الأغراض الخاصة، والرؤى الموحدة)	15	5	–	–	–	–	–	–	–	–	15	5
المجموع	**40**	**27**	**1**	**0**	**11**	**7**	**10**	**13**	**0**	**2**	**18**	**5**

* المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** المختارة في سوريا (نتيجة محدودية النطاق).

** مراجعة متابعة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في غينيا، ومراجعة متابعة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في مدغشقر.

الشكل 1: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة للفترة 2020-2024

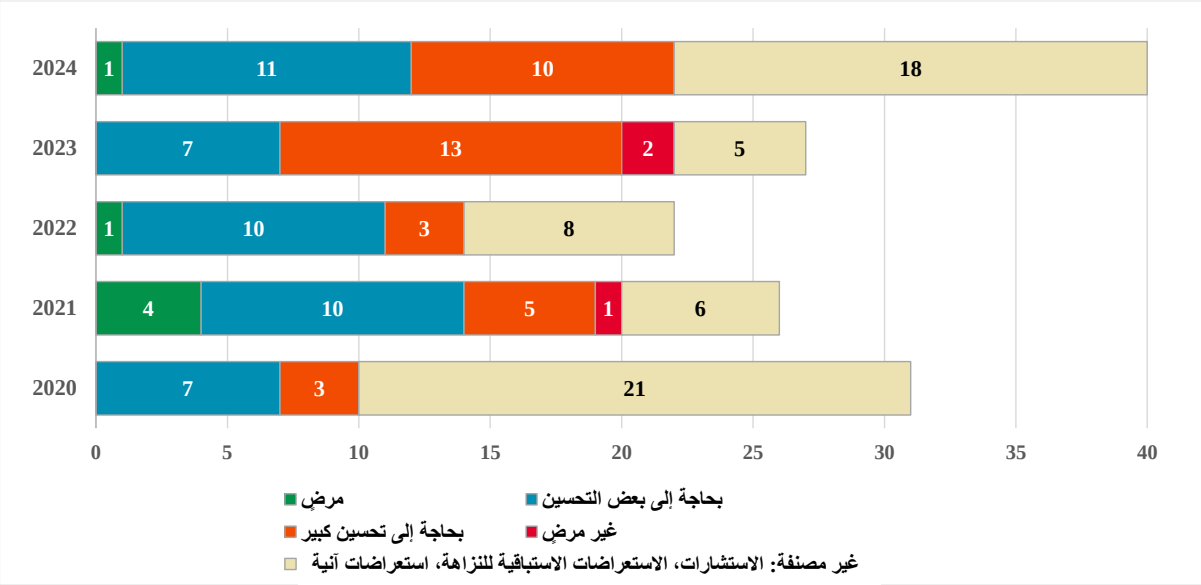

الشكل 2: الأموال التي خضعت للمراجعة (3.1 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2024*

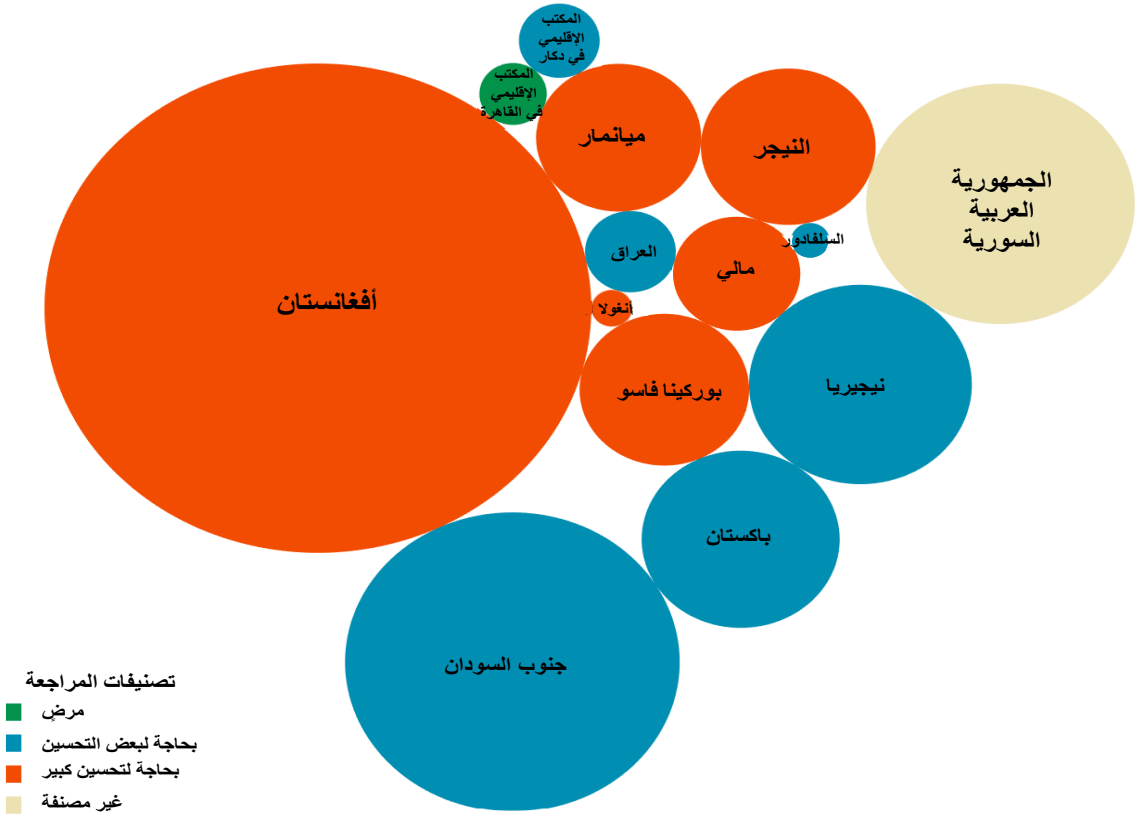

* نظرا لعدم وجود تمويل مرتبط ارتباطا مباشرا بهذه المجالات، تم استبعاد ما يلي من الرسم البياني الوارد أعلاه:

أ) مراجعات المتابعة - مراجعة متابعة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعام 2023 لعمليات **البرنامج** في غينيا ومراجعة متابعة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من المراجعة الداخلية لعام 2023 لعمليات **البرنامج** في مدغشقر؛

ب) العمليات المواضيعية - المراجعة الداخلية لإدارة أسطول **البرنامج**، وتقديم الخدمات عند الطلب، وإدارة الوجبات المدرسية - نتيجة التصنيف "بحاجة إلى بعض التحسين"؛ والمراجعة الداخلية لإدارة وصول المساعدات الإنسانية، والتنوع والإنصاف والشمول في **البرنامج**، والأمن في المكاتب الميدانية – نتيجة التصنيف: "بحاجة إلى تحسين كبير".

ج) تكنولوجيا المعلومات – المراجعة الداخلية لأمن الحوسبة السحابية، وإدارة مخاطر الأطراف الثالثة في مجال تكنولوجيا المعلومات– نتيجة التصنيف "بحاجة لبعض التحسين"، والمراجعة الداخلية للأمن السيبراني – نتيجة التنصيف: "بحاجة لتحسين كبير".

المسائل الرئيسية المحددة في عام 2024

36- يُقدم هذا القسم لمحة عامة عن النتائج الرئيسية والتحديات النظمية الناشئة عن مهام الضمان التي أنجزت في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

37- وعموما، يُعتبر **البرنامج** شريكا موثوقا وسريع التصرف في الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، ولديه انتشار واسع النطاق. وتتمتع المنظمة بعلاقات قوية مع الجهات المانحة والنظراء الحكوميين، كما أن الدراية الفنية التي يتمتع بها موظفوها معترف بها على نطاق واسع.

38- وتُبرز الحصيلة الموحدة لعمل الضمان التطورات الإيجابية والتحديات المنهجية التي تحتاج إلى التحسين، المفصلة بحسب كل مجال في ما يلي.

39- ومن منظور عام، تكمن الأسباب الجذرية في مزيج من العوامل الخارجية – النزاعات الجارية ومشاكل في الوصول في البلدان حيث يعمل **البرنامج** – والعوامل الداخلية – غياب أو عدم ملاءمة السياسات والإجراءات، والفجوات في إدارة المخاطر، ومستويات التوظيف غير الكافية أو غير الملائمة، والاعتماد والإدماج غير الكافيين وغير المترابطين للأدوات والنظم الرقمية.

40- وتشير الطبيعة المتكررة لبعض المسائل الملحوظة إلى أن تطوير بيئة الرقابة الداخلية في **البرنامج** وتعزيز الكفاءة التشغيلية سيتطلبان إدماج الوظائف وأساليب العمل المؤسسية بشكل فعال أكثر في عمليات **البرنامج**. كما سيتطلب ذلك معالجة عدم المواءمة القائم في الأدوار والمسؤوليات والمساءلات الناجم عن الهيكل اللامركزي **للبرنامج** بالنسبة إلى صنع القرار وتصعيد المخاطر وإدارة الأداء.

41- وتُعبّر ملاحظات المراجعة التي جُمعت بحسب المجال، الواردة في الشكل 3 أدناه، عن نتائج المراجعات القطرية والمواضيعية وتكنولوجيا المعلومات التي أُجريت في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

الشكل 3: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2024 بحسب مجال نطاق المراجعة*

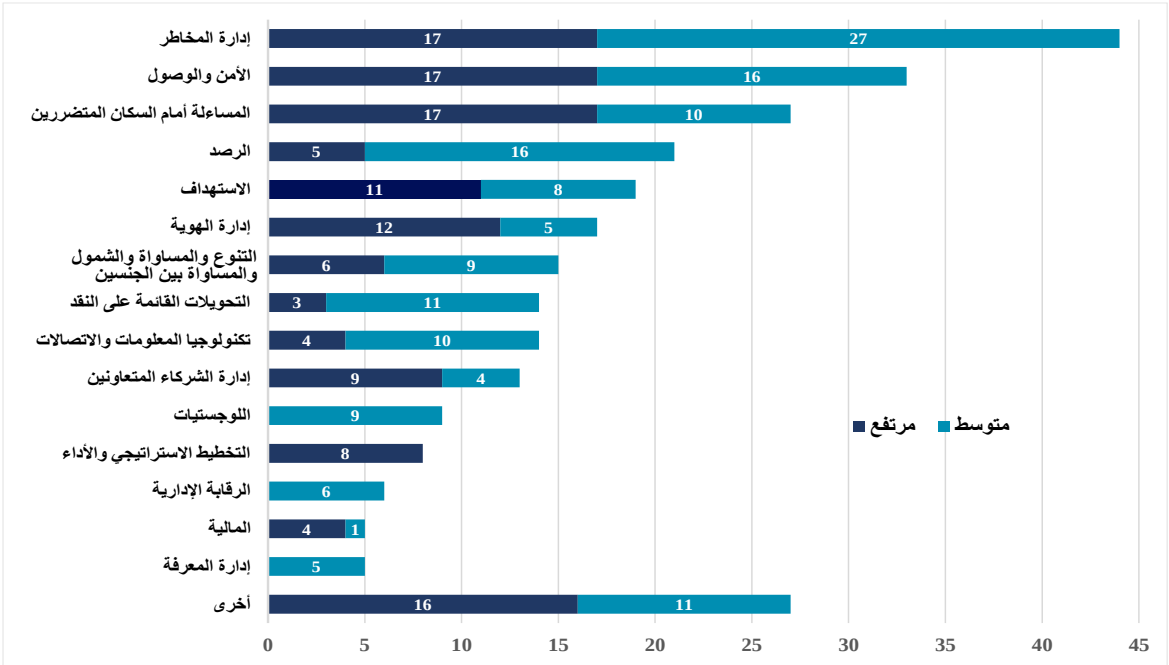

* استنادا إلى نطاق مراجعة العام 2024، تشمل الفئة "أخرى": إدارة شركاء الموارد (4)، والمشتريات (4)، والمنظمات غير الحكومية كشركاء متعاونين (4)، وإدارة دورات البرامج (3)، وتحويلات الأغذية (3)، والميزنة والبرمجة (3)، وإدارة المخاطر والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين (2)، والهيكل التنظيمي والتوظيفي (2)، ورفاه الموظفين (1)، وإدارة الأصول (1).

42- ومن شأن التنفيذ الجاري لمشروع الضمان العالمي في 31 من المكاتب القطرية التي حددتها الإدارة على أنها عالية المخاطر أن يُخفف من بعض مواطن الضعف المتكررة التي لوحظت خلال هذا العام وفي الأعوام السابقة، ولا سيما في خمسة مسارات عمل – آليات الرصد والتعقيبات المجتمعية؛ والاستهداف؛ وإدارة الهوية؛ وإدارة الشركاء المتعاونين؛ وسلسلة الإمداد. ويُفترض

أن تجلب التحسينات أيضا إلى المجالات المواضيعية الشاملة ضمن نطاق مشروع الضمان العالمي – الحلول الرقمية وإدارة المخاطر (المزيد من التفاصيل في الفقرتين 52-53).

43- ولكن من المرجح أن يؤثر الانخفاض السريع لمستويات التمويل سلبا على تطوير وتفعيل أطر وأساليب عمل ونظم الإدارة. وثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحديد للأولويات واضح واستراتيجي، بما يشمل تحديد أولويات الموارد لإدارة التنافر المتنامي بين القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للمتطلبات التشغيلية المتزايدة، وضرورة تطوير وإنشاء وإنفاذ آليات حوكمة ومساءلة متينة، إلى جانب نظم إدارية في السياق التقييدي للميزنة.

النتائج الموحدة المنبثقة عن مراجعة العمليات القطرية[3]

44- أدرج مكتب المراجعة الداخلية مجالات ذات أولوية في مراجعة العمليات القطرية التي يُجريها باتباع منهجية قائمة على المخاطر على مستوى المهام. وفي ما يتعلق بأساليب العمل والوظائف التي تدخل في نطاق العمل، قيّم مكتب المراجعة الداخلية الحوكمة، وإدارة المخاطر، ووجود ضوابط داخلية فعالة. فضلا عن ذلك، في عام 2024، قيّم مكتب المراجعة الداخلية بشكل منهجي حالة تنفيذ مشروع الضمان العالمي في جميع المكاتب القطرية العالية المخاطر المدرجة في خطة عملها للضمان. وتقدم الفقرات التالية لمحة عامة عن النتائج الشاملة في مراجعات العمليات القطرية.

45- *إدارة المخاطر*: ظهرت مسائل بشكل متكرر في جميع أعمال المراجعة. وشملت التحديات الرئيسية سجلات المخاطر غير المكتملة، والتحديثات غير المنتظمة لتقييمات التدليس والمخاطر التشغيلية، والتنفيذ غير الكافي لإجراءات التخفيف من المخاطر. وفي بعض الأحيان، حال عدم كفاية القدرات البشرية إلى جانب غياب إطار محدد لتقبل المخاطر وأوجه عدم الاتساق في الإبلاغ عن المخاطر، دون تصعيد المخاطر العالية بشكل ملائم وفي الوقت المناسب. كما تسببت المتابعة المحدودة لتوصيات الرقابة في إضعاف الرقابة الإدارية. وأدت التأخيرات في تنفيذ خطط عمل الضمان وأوجه عدم الاتساق في تقييمات مخاطر التدليس إلى مواطن ضعف في عمليات رئيسية كاختيار المستفيدين، والمشتريات، والتحويلات القائمة على النقد. وتبقى الحاجة إلى تحسينات إضافية، مع ملاحظة المساعي المكرسة لتعزيز عمليات إدارة المخاطر، بما يشمل التوعية بالمخاطر ونهج أكثر استباقية لإبلاغ الجهات المانحة عن المخاطر.

46- *الاستهداف:* تم تحديد مشاكل مستمرة متعلقة بالاستهداف المجتمعي في جميع التقارير تقريبا. وشملت التحديات الاعتماد على عمليات التحقق المجتمعية غير المثبتة، وعدد أخطاء الاستبعاد المرتفع، وضمانات ضعيفة ضد التلاعب بقوائم المستفيدين، والرقابة غير الكافية للشركاء المتعاونين المسؤولين عن أنشطة الاستهداف. كما تبين ضعف المشاركة المجتمعية في بعض المكاتب القطرية، حيث لم يكن المستفيدون على علم بمعايير الاستهداف والاستحقاقات، والتأخير في تحديث بيانات هشاشة الأسر، ممّا عرقل اعتماد التدابير التصحيحية في الوقت الملائم. ويمكن تكرار التقدم المحرز مؤخرا في بعض المكاتب القطرية على نطاق أوسع، على غرار تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة للتحقق من قوائم المستفيدين وتقدير معدلات الاستبعاد، ممّا أدى إلى تعزيز المساءلة والشفافية في الاستهداف.

47- *إدارة الهوية:* لوحظت شواغل بشأن التحقق من هوية المستفيدين وإدارة البيانات في أحيان كثيرة، بما يشمل ضوابط ضعيفة في مناولة البيانات البيومترية والشخصية، ممّا تسبب بمواطن ضعف تشغيلية وزاد من مخاطر التدليس المحتملة. وعرقل غياب قاعدة بيانات موحّدة للمستفيدين والاعتماد على جداول البيانات اليدوية التتبع الدقيق، وعدم التكرار، ومطابقة معلومات المستفيدين، بما في ذلك في ما يتعلق بالمساعدات العينية. واستمرت مشاكل الخصوصية وحماية البيانات، مع تخزين ومشاركة بيانات المستفيدين على نحو غير آمن في غالب الأحيان. وتتواصل الجهود الرامية إلى زيادة رقمنة التسجيل، وتعزيز عمليات التحقق، والاستفادة من أدوات التحقق من الهوية المؤسسية على نحو أفضل. وتستمر الفجوات في الحوكمة، والقيود المفروضة على الموارد، وغياب توحيد المعايير، في التأثير على نزاهة وفعالية آليات إدارة الهوية.

48- *التحويلات القائمة على النقد*: تسببت الرقمنة غير الكافية، وآليات المطابقة اليدوية المرهقة، وضوابط الضمان النقدي المحدودة، والإجراءات المعقدة، والاستخدام غير المتسق للحلول الرقمية، بزيادة التعرض إلى أوجه القصور التشغيلية والتدليس، كما أنها عرقلت توزيعات النقد الآمنة وفي الوقت الملائم. وتبين عدم اتساق اختيار تجار التجزئة ومزودي الخدمات المالية والإشراف

[3] ويشمل ذلك أيضا نتائج الرؤى الموحدة بشأن إدارة الشركاء المتعاونين والرؤى الموحدة بشأن رصد برامج المكاتب القطرية.

عليهم، ممّا أسفر عن ارتفاع تكاليف التحويلات، وفي بعض الأحيان، بالاعتماد على عدد محدود من المزودين فقط. علاوة على ذلك، عرقلت تحديات الحوكمة، مثل الرصد الضعيف للتحويلات القائمة على النقد ومستوى الوعي غير الكافي لدى المستفيدين، فعالية تلك البرامج. ونشأت ممارسات مشجعة في بعض المكاتب، مثل تبسيط ورقمنة عمليات التحويلات القائمة على النقد واعتماد معايير الإجراءات الموحدة المتوائمة مع المبادئ التوجيهية المؤسسية. ومن شأن تنفيذ تلك الأدوات الرقمية على نطاق واسع أن يحسّن الكفاءة ويحد من التعرض للتدليس.

49- *إدارة الشركاء المتعاونين*: أسفر التعاون بين مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التقييم عن نتائج حددت مواضيع مشتركة ناجمة عن المراجعات الداخلية، والخدمات الاستشارية والتقييمات، لتقديم رؤى قيمة بشأن القضايا الرئيسية التي تستدعي اهتمام الإدارة. وأدّت الرقابة الضعيفة على الشركاء – أي تقييمات الشركاء غير المتسقة، أو المحدودة، أو في بعض الأحيان تقييمات الشركاء بعد التنفيذ، والعناية الواجبة غير الفعالة، والقوائم المتقادمة، وإدارة الأداء غير الملائمة، بما في ذلك حالات الفحص العشوائية المحدودة، إلى ازدياد مخاطر التواطؤ والتدليس وتنفيذ البرامج غير الفعال. كما أعاق كل من التأخير في الدفع ومشاكل المطابقة المالية العمليات. ويجري حاليا اتخاذ تدابير تصحيحية، مثل تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة وتوسيع نطاق الرصد القائم على المخاطر، وهي تتطلب التعزيز وتوسيع النطاق، ولا سيما بما يتعلق بالكيانات الحكومية.

50- *رصد البرامج*: برزت ممارسات رصد البرامج غير الكافية كمصدر قلق كبير في جميع التقارير تقريبا. وغالبا ما افتقدت وظائف الرصد إلى الاستقلالية، والموارد، وآليات المتابعة المنهجية. وتسببت التغطية الضعيفة للرصد – في بعض الأحيان نتيجة قيود الوصول واللوجستيات أو التحديات الأمنية، وفي البعض الآخر نتيجة تغطية راصدي الأطراف الثالثة لمعظم المواقع لكن في ظل مشاكل متعلقة بضمان الجودة – والتتبّع غير المتسق للتدابير التصحيحية، بمحدودية الرقابة الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، عرقل ضعف تكامل بيانات الرصد مع آليات التعقيبات المجتمعية تحديد الاتجاهات والمخاطر. وبينت بعض المكاتب تحوّلا إيجابيا نحو تحسين إجراءات الشفافية والمساءلة والرصد المنهجي، من خلال تنفيذ حلول الرصد المؤسسي الرقمي (مثل SugarCRM)، ويمكن لهذه الممارسة أن تفيد المكاتب الأخرى.

51- *المساءلة أمام الأشخاص المتضررين*: شملت التحديات الرئيسية الرصد غير المتسق، والاستجابة البطيئة للشكاوى ذات الأولوية العالية، ونظم إدارة التعقيبات المتقادمة أو اليدوية. كما تسبب المستوى المحدود لوعي المستفيدين والاتصال غير المنظم بإعاقة الحل الفعال للمشاكل، في حين أن ضعف التكامل بين آليات الرصد والتعقيبات جعل من الصعب تحليل التوجهات بطريقة منهجية وتصعيد القضايا الملحة.

52- *مشروع الضمان العالمي*: أدخلت مبادرة مشروع الضمان العالمي عقلية الضمان وجودة البرامج في جميع عمليات **البرنامج**. واستعرضت المكاتب القطرية العالية المخاطر بشكل دوري أهمية وقابلية تطبيق إجراءات الضمان الخاصة بها، ونقحت خطط عملها بناء على التغييرات في السياق التشغيلي، وتمت مشاركة خطط العمل والميزانيات مع الجهات المانحة على نحو استباقي، ما دعم محادثات المكاتب القطرية بشأن التحديات التشغيلية وتقاسم المخاطر. وقام مكتبان قطريان، بدعم من المكتب الإقليمي المعني، بتطوير وثيقة لتصعيد المخاطر التشغيلية لدعم القرارات التشغيلية وتوثيق المخاطر المتبقية خارج نطاق تقبل **البرنامج** للمخاطر، ويمكن تكرار ذلك في المكاتب الأخرى.

53- وكشف اختبار فعالية تصميم مشروع الضمان العالمي[4] في ثمانية مكاتب قطرية عالية المخاطر عن عدم وجود توجيهات معيارية مؤسسية لدعم بعض أساليب العمل الرئيسية (بما يشمل تحديد كلفة التكاليف المتعلقة بمشروع الضمان العالمي ورصدها)، وعدم الوضوح على مستوى المقر بشأن النظم والأدوات المؤسسية المعيارية التي يجب أن تعتمدها المكاتب القطرية، ومخاطر الإبلاغ غير الموضوعي (كون المكاتب القطرية هي التي تبلغ بنفسها بشأن التقدم التي تحرزه في التنفيذ). ويتطلب ذلك مواءمة أفضل بين إجراءات ضمان المكاتب القطرية ومعايير الضمان العالمية، ورقابة معززة، وتمويلا مستداما، ودعما تشغيليا فعالا.

54- وعموما، كشفت مراجعات العمليات القطرية **للبرنامج** التي أنجزت في عام 2024 الأنماط والنتائج المتكررة الواردة في فترات الإبلاغ السابقة. ويشير ذلك إلى أن المشاكل الكامنة هي نظمية وليست حوادث منعزلة أو خاصة ببلد، وتتطلب إجراءات تصحيحية للمعالجة على المستوى العالمي. وسيساعد تحديث وإنفاذ السياسات المؤسسية، وتبسيط سيرورات الأعمال، بدعم من

[4] الرؤى الموحدة المؤقتة والنهائية لمشروع الضمان العالمي.

بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز آليات الرقابة على المستوى المؤسسي، على ضمان تحسينات أكثر فعالية، وكفاءة، واتساق، واستدامة، في جميع عمليات **البرنامج**.

تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وإدارة البيانات

55- *حوكمة أساليب عمل تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها:* بالنظر إلى الفترة 2020-2023، تم تحديد ثلاث مسائل رئيسية متكررة: عدم الوضوح في حوكمة تكنولوجيا المعلومات (غياب الوضوح في تفويض السلطات، ورقابة غير كافية على المخاطر، وعدم المواءمة بين توجيهات المقر والممارسات الميدانية)، وأمن تكنولوجيا المعلومات (نقاط ضعف لم تتم معالجتها بشكل كاف، وموارد ومجموعة مهارات غير كافية)، وأساليب عمل تفتقر للكفاءة (محدودية الإجراءات التشغيلية الموحدة والرصد والرقابة، وتنفيذ الضوابط غير المتسق). ولا تزال الأسباب الجذرية – الإدارة اللامركزية لهيكلية تكنولوجيا المعلومات، وغياب الرقابة التشغيلية الكافية، وعدم الاتساق في الالتزام بالمعايير المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات، وتشرذم موارد تكنولوجيا المعلومات – قائمة في عام 2024 كما هو مبين أدناه. وتتطلب معالجة هذه المسائل بشكل استراتيجي وضع إطار واضح للسياسات، ومواءمة تخطيط القوة العاملة مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، وإعطاء الأولوية للتوصيات الأمنية، وتطبيق عملية رسمية لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، ووضع مساءلة واضحة. ويتطلب ذلك أيضا استثمارا ماليا كبيرا من أجل النجاح.

56- *الرقمنة لدعم عمليات المكاتب القطرية*: واصل **البرنامج** في عام 2024 إدماج وتأمين البيانات والنظم والحلول لتحسين الكفاءة التشغيلية في المكاتب القطرية. ورسّخ **البرنامج** البيانات كأحد الأصول التنظيمية الرئيسية، ناهضا بالإلمام بالبيانات وداعما أساليب العمل الجديدة كأسس لرؤى مسؤولة للبيانات وصنع القرار المستند إلى الأدلة. ولا تزال رقمنة أساليب عمل المكاتب القطرية تواجه التحديات في إدارة الهوية، وحماية البيانات، والتحقق من المستفيدين، ممّا يزيد من مخاطر التلاعب في البيانات ونسخها. وستحسن معالجة التحديات المتعلقة بالتحقق من المستفيدين، والابتعاد عن التحقق اليدوي من الهوية، والاعتماد على جداول البيانات، الاستهداف بكفاءة وسلامة البيانات، مع مواصلة اعتماد الحلول البيومترية على نطاق **البرنامج**. وبالتالي، المتطلبات الأساسية هي الرقابة الأقوى، والأدوات الموثوقة، وتحسين حماية البيانات، وتكامل أفضل للأدوات الرقمية.

57- *إدارة مخاطر الأطراف الثالثة في مجال تكنولوجيا المعلومات*: تُعدّ إدارة مخاطر الأطراف الثالثة في مجال تكنولوجيا المعلومات أمرا بالغ الأهمية لإدارة الأمن، والامتثال، والكفاءة التشغيلية لناحية 163 اتفاقا طويل الأجل وخمس شراكات رئيسية مع القطاع الخاص يعتمد عليها **البرنامج**. وعلى المستوى المؤسسي، يتم تنسيق المبادرات بين شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ وشعبة التكنولوجيا، من أجل تطوير واعتماد إطار شامل يتّسم بنهج متسق، ما يمكّن **البرنامج** من تخطيط التزاماته مع مقدّمي الخدمات من الأطراف الثالثة وتطبيق الرقابة عليها وتعزيزها بشكل فعال. وتشمل المجالات القابلة للتحسين الأخرى تطوير إطار شامل لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة، مع أدوار واضحة وتقبل محدد للمخاطر، وتوحيد معايير حوكمة الشراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإجراء تقييمات تقنية لبائعي تكنولوجيا المعلومات قبل إبرام العقود لضمان التقييم المنهجي لمخاطر الأمن، وخصوصية البيانات، واستمرارية سير الأعمال، وضمان رصد الشراكات باستمرار.

58- *الأمن السيبراني*: يتغيّر مشهد الأمن السيبراني العالمي باستمرار، حيث أصبحت التهديدات السيبرانية أكثر تواترا وتعقيدا. وقام **البرنامج** بتعزيز وضعه في مجال الأمن السيبراني، على سبيل المثال عبر تنفيذ سياسات ومعايير وممارسات الأمن السيبراني المتوائمة مع المعايير والمبادئ الدولية، واستخدام تكنولوجيات الأمن المتطورة لتعزيز الحماية، والكشف، والاستجابة. وتشتمل المجالات التي يمكن تحسينها تطوير إطار لإدارة مخاطر الأمن السيبراني، والمعالجة السريعة للمسائل الأمنية التي تم تحديدها في المراجعة، وتزويد شعبة التكنولوجيا بالموارد البشرية والمالية الضرورية لإدارة مهام ومبادرات الأمن السيبراني بفعالية على نطاق **البرنامج**.

59- *الحوسبة السحابية*: شهد استخدام الحوسبة السحابية نموا كبيرا خلال العقد الأخير، واعتمد **البرنامج**، على غرار كيانات عديدة تابعة للأمم المتحدة، الخدمات السحابية لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين التعاون، وتبسيط العمليات، وتحقيق أهداف الأعمال الرئيسية. وفي أعقاب تقرير المراجعة الداخلية لعام 2020 بشأن الحوسبة السحابية في **البرنامج** (AR/20/09)، قامت شعبة التكنولوجيا بما يلي: ا) وضع إطار حوكمة لإدارة الحلول السحابية يشمل متطلبات الأمن لضمان سرية وسلامة وتوافر البيانات

المؤسسية الموجودة على الشبكة السحابية؛ ب) تطوير سياسة أمن الشبكة السحابية ومبادئ الشبكة السحابية. لكن أدّى نهج حوكمة أمن الشبكة السحابية اللامركزي إلى تفويض مسؤوليات أمنية عديدة إلى أصحاب التطبيقات السحابية ضمن **البرنامج**، وكان الكثير منهم خارج شعبة التكنولوجيا ويفتقرون إلى الخبرة المطلوبة. وأدّى ذلك إلى عدم الامتثال للسياسات وحدّ من قدرة شعبة التكنولوجيا على رؤية الأحداث الأمنية المرتبطة بالحلول السحابية، ما يستدعي بشكل عام اتباع نهج أكثر مركزية. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تتضمن عمليات العناية الواجبة تجاه الأطراف الثالثة في مجال تكنولوجيا المعلومات تحليلا شاملا للمخاطر في مرحلة ما قبل العطاء وخلال العطاء، مع تغطية المعلومات الرئيسية للمزودين المحتملين حول أمن تكنولوجيا المعلومات، واستمرارية سير الأعمال، ومتطلبات الخصوصية، مثل تشفير البيانات.

نتائج الأعمال الأخرى في مجال الضمان والخدمات الاستشارية

النتائج المتعلقة بالعمليات الميدانية

60- لتفادي تعطيل العمليات الحاسمة وتقديم المشورة بشأن التحديات الناشئة في الوقت المناسب، ركزت *المهمة الاستشارية المتعلقة بعمليات* ***البرنامج*** *في قطاع غزة* على تحديد مجالات التحسين في إدارة المخاطر، والتنسيق، والضوابط الداخلية، نظرا للالتحاق السريع للشركاء والبائعين والموظفين. كما أنها قدمت الرؤى حول ممارسات إعداد سلسلة الإمداد الإقليمية، والحوكمة، وإدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية. وعموما، تم تسليط الضوء على خمسة مجالات حاسمة للتحسين هي: تعزيز إدارة المخاطر من خلال تقييم بروتوكولات الاستجابة لحالات الطوارئ وصقل خطة عمل الضمان؛ وتعزيز العناية الواجبة والرقابة على المنظمات غير الحكومية؛ وتحسين آليات رصد الموظفين والمتعاقدين والتحقق منهم؛ وتعزيز آليات إدارة العقود والتحقق من البائعين؛ وتحسين الضمان في عمليات سلسلة الإمداد وحسابات السلع لمواجهة التحديات التي يشكلها النزاع المطول في غزة، من حيث التتبع، والوصول إلى الإنترنت غير المضمون، والمخاطر الأمنية.

النتائج المتعلقة بالبرامج

61- شملت مراجعة *إدارة الوجبات المدرسية* ثلاثة مجالات: الانتقال إلى برامج الوجبات المدرسية الوطنية؛ والمبالغ النقدية المحولة إلى المؤسسات؛ وإدارة الأموال والإبلاغ عنها. وتأكد التزام **البرنامج** المتين بالبرامج. وفي الوقت نفسه، تم تحديد بعض المخاطر في: تخطيط الانتقال (موثق جزئيا ومحدود)؛ والمطابقة النقدية (أجريت بشكل غير متسق، مقابل الأعداد الفعلية للمستفيدين)؛ والرصد (يقتصر على الزيارات السنوية في أحسن الأحوال، ولا يتضمن دائما التعقيبات المجتمعية)؛ وتتبع التمويل (محدود، وغالبا يدوي)؛ وقابلية توسيع نطاق الأدوات الرقمية (الفجوات مع نظم **البرنامج** الأخرى وحلقات الوصل مع النظم الحكومية). ودعت التوصيات بشكل الخاص إلى تعزيز الرقابة، والرصد القائم على المخاطر، واستراتيجية رقمية مستدامة.

النتائج المتعلقة بالدعم الميداني

62- استعرضت مراجعة *أمن المكاتب الميدانية* الاستعداد الأمني والرقابة الأمنية. وتبيّن أن **البرنامج** نجح في تمكين العمليات في مناطق النزاع، مع دعم الموظفين والشركاء، وأن **البرنامج** أطلق برنامجا لتعزيز الأمن لمواءمة الأطر مع المخاطرالمتغيرة بسرعة، وأحرز تقدما في مجال رقمنة الأمن. وحُددت مجالات عديدة للتحسين: التمتع بنهج حوكمة متسق في مختلف البلدان؛ وإدماج تقييمات المخاطر الأمنية في إطار المخاطر المؤسسية وتعزيز تقييمات المخاطر الأمنية؛ وإدماج منصات الأمن للنهوض بقابلية التشغيل البيني وتحسين برتوكولات تبادل البيانات لإتاحة الوصول في الوقت المناسب والاستجابة بشكل أفضل للأزمات؛ ومواءمة مؤشرات الأداء الأمني مع الاحتياجات التشغيلية بشكل متسق أكثر؛ وتعزيز آليات الإبلاغ عن الحوادث وإدارة المعرفة؛ والتنسيق بشكل أفضل مع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والشركاء؛ ومعالجة المساءلة غير الواضحة والأدوات المتقادمة مع مواءمة موارد ميزانية الأمن بشكل أفضل مع مستويات المخاطر.

63- وركزت مراجعة *إدارة وصول المساعدات الإنسانية* على الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الظروف الإنسانية المعقدة. وأظهرت تطورات إيجابية مع إنشاء وحدات مكرسة تعزز الدعم والتنسيق التشغيليين، وتطوير قدرات التفاوض عبر التدريب، وتحسين استراتيجيات التخفيف من مخاطر الوصول. واشتملت المجالات التي يمكن تحسينها معالجة الثغرات في النهج المؤسسي، مع إطار واضح يوجه إدارة الوصول؛ وتحسين كشف وتصعيد المخاطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالوصول المصنفة بشكل صحيح في إطار إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج**؛ وزيادة وضوح المساءلة والأدوار والملكية

بين المقر والمكاتب الإقليمية لناحية توفير الدعم إلى المكاتب القطرية في الوقت المناسب وضمن السياقات المحددة، وإبراز الحاجة إلى أدوار أوضح؛ وتحسين التنسيق بشكل عام.

64- ركزت مراجعة *إدارة الأسطول* على الطريقة التي يدير بها **البرنامج** إيجار أسطوله من المركبات الخفيفة والمصفحة وتدريبه والتأمين عليه. ولوحِظت ممارسات جيدة عديدة: التوريد الأمثل للمركبات؛ وفعالية مهام الوصول بحالة الأسطول إلى المستوى الأمثل في المكاتب القطرية؛ والتطورات في رقمنة إدخال بيانات الوقود، وبيانات فحص المركبات، والتدريب على إدارة الأسطول. واشتملت المجالات القابلة للتحسين إجراء تحليل شامل للمخاطر ولأثر الانتقال إلى أسطول الأمم المتحدة من المركبات الخفيفة؛ ومعالجة مطالبات التأمين بشكل أسرع؛ وتعزيز رصد المخاطر والأداء والإبلاغ المالي؛ وتحديث السياسات مع أدوار أوضح في إدارة التأمين والأموال؛ وتحسين جودة البيانات عبر تكامل النظم.

65- وقيمت مراجعة *تقديم الخدمات عند الطلب* المواءمة الاستراتيجية، وآليات استرداد التكاليف، ورصد الأداء والإبلاغ عن الخدمات التي يقدمها **البرنامج** عند الطلب[5] للعملاء الخارجيين. وحظيت الخدمات التي يقدمها **البرنامج** عند الطلب بتقدير كبير من المجتمع الإنساني والإنمائي، الذي يستفيد من خبرة **البرنامج** وحضوره الميداني الكبير. وتحسنت حوكمة تقديم الخدمات مع السياسات وآليات الرقابة الجديدة، على الرغم من استمرار وجود الثغرات. وتشمل المجالات القابلة للتحسين وضع إطار استراتيجي شامل مع نهج إدارة مخاطر محدد بوضوح، مع توضيح إدماج **البرنامج** في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتحسين تقديم الخدمات المسترشدة بمعلومات المخاطر؛ وتوضيح الأدوار والمسؤوليات (ولا سيما لناحية إدارة المنح واسترداد التكاليف) وتحسين المواءمة والتنسيق بين جميع الوحدات المعنية؛ ومعالجة تشرذم نظم البيانات المالية والتشغيلية.

النتائج المتعلقة بأساليب العمل

66- أقرت *المهمة الاستشارية بشأن مركز حلول المدفوعات العالمية في* ***البرنامج*** *في بودابست في هنغاريا*، بممارسات إيجابية عديدة، خصوصا في تحديد الأدوار والمسؤوليات والضوابط ضمن عمليات الدفع. وتتعلق المجالات القابلة للتحسين بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. واقترحت التوصيات معالجة تلك الثغرات من خلال جملة أمور منها ما يلي: تحسين بنية الحوكمة، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، وتطوير خطة لاستمرارية سير الأعمال حرصا على عدم انقطاع العمليات.

النتائج المتعلقة بمخاطر بالتدليس

67- ركز *الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن مخاطر التدليس في المشتريات في ما يتعلق بتصميم "التوريد الذكي" واستخدام التكنولوجيا* على تقييم التعرض لمخاطر التدليس وإمكانية تعزيز الضوابط في نظام المشتريات الجديد التابع **للبرنامج** "التوريد الذكي". وبالمجمل، تم تحديد 11 مجالا للتدليس عالي المخاطر يمكن أن يؤثر بشكل كبير على **البرنامج**، بشكل رئيسي في مجال التوريد واختيار الموردين، حيث تكمن المخاطر الرئيسية في التلاعب في المناقصات، وإساءة استخدام الإعفاءات والتواطؤ مع المتعاقدين، إلى جانب الرصد المحدودة والضوابط غير الموثوقة أو غير الرسمية. ويتطلب تعزيز النزاهة في ما يتعلق المشتريات ومنع التدليس ضوابط أقوى ورصدا أذكى وحوكمة أفضل. ويوفر نشر "التوريد الذكي" فرصة لتعزيز ضوابط العمليات وتطبيق ضوابط النظام، والاستفادة من إمكاناته، على سبيل المثال في تحليل البيانات ولوحات معلومات آلية لرصد الإنذارات/المخاطر. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة لإدخال تحسينات للحصول على ضوابط أقوى لإدارة البائعين، وتسجيلهم، والتحقق من العناية الواجبة للموردين.

68- وقام *الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن مخاطر التدليس في صرف العملات الأجنبية في العمليات الميدانية* بتحديد ستة مخططات تدليس متعلقة بتحويلات العملات الأجنبية في المكاتب الميدانية، جمعيها ذات أثر مالي منخفض، مثل التواقيع المزورة، والرشوة، والفواتير المزورة، والتلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية. واشتملت المجالات التي يمكن تحسينها على تعزيز رصد نظم صرف العملات الأجنبية؛ وتعزيز العناية الواجبة للمصارف المحلية؛ وتحسين عملية شراء العملات

[5] مثل إدارة سلسلة الإمداد، والمشتريات، والتحويلات القائمة على النقد، والإدارة، وإدارة المرافق، والحلول الرقمية، وتحليل البيانات، المقدمة للحكومات والمجتمع الإنساني والإنمائي.

المحلية من خلال إجراءات موحدة للمناقصات؛ وضمان الفصل الواضح للمهام، وتتبع شامل للوثائق، ورقابة أفضل على معاملات الصرف الأجنبي، مع تعزيز الشفافية المالية عبر الأتمتة والرصد الموحد.

69- وقيم *الاستعراض الاستباقي للنزاهة لتضارب المصالح الشخصية مع البائعين والشركاء* في **البرنامج** مستوى نضج ضبط وتصميم العمليات لمواجهة المخططات المتعلقة بالتدليس المقابلة. ويُعتبر مستوى النضج "منظما وموثقا"، حيث يجري توثيق استراتيجيات لإدارة وضبط المخاطر، ولكن لا يتم إدماجها بالكامل وتطبق بشكل غير متسق. وركز **البرنامج** على منع تضارب المصالح الشخصية عبر السياسات، والإجراءات، والتدريب، والتوعية، مع ذلك استمرت الثغرات في ضمان اكتمال الإفصاح عن المعلومات والكشف الاستباقي لعلامات الخطر. وتركز فرص التحسين على توضيح المسؤوليات، وتعزيز ضوابط الكشف، ورقمنة الإفصاح عن المعلومات، وزيادة تتبع ورصد المعلومات.

70- وأبرزت *المهمة الاستشارية حول تضارب المصالح التنظيمية مع البائعين والشركاء* مساعي **البرنامج** الرامية إلى فهم هذه المسائل عبر المشاورات مع أصحاب المصلحة الميدانيين والمؤسسيين. وتبيّن في هذه المرحلة أن المستوى العام للنضج محدود، مع تطبيق غير متسق للضوابط وإدارة مخاطر غير مكتملة. وتم إصدار سبع توصيات، بما في ذلك وضع سياسة واضحة متوائمة مع التوجيهات القائمة بشأن تضارب المصالح الشخصية؛ وصقل التعاريف والسيناريوهات؛ ووضع الإجراءات الرسمية، مع أدوار ومسؤوليات واضحة للإفصاح عن تلك التضاربات وإدارتها.

النتائج المتعلقة بالموارد البشرية

71- قامت *المراجعة بشأن ممارسات التنوع والإنصاف والشمول* بتقييم إلى أي مدى وضع **البرنامج** إجراءات لتعزيز التنوّع وتحقيق الإنصاف وخلق ثقافة بيئة عمل شاملة لموظفيه. ولوحظ إحراز تقدم عام في التكافؤ بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة، مع تدريب أكثر من 300 مدير على القيادة الشاملة. وشددت التوصيات على ضرورة القيادة القوية، واستراتيجية متكاملة قائمة على البيانات، بما يشمل، من جملة أمور، هيئة حوكمة متعددة الوظائف، وآليات مساءلة عن الشمول، وأهداف أفضل ممارسات التنوّع؛ وتحديث سياسات الموارد البشرية؛ وتحسين جمع البيانات وخطط عمل مصممة لاحتياجات محددة؛ مع إعادة النظر في التمويل المكرس.

72- وأقرت *المهمة الاستشارية بشأن الصحة العقلية* بالجهود الكبيرة الرامية إلى دعم الصحة العقلية للموظفين، والالتزام باستراتيجية الأمم المتحدة للصحة العقلية وإدماجها ضمن إطار واجب الرعاية في **البرنامج**، على سبيل المثال عبر مستشاري الموظفين ومنصة للرفاه. واشتملت مجالات التحسين على الحاجة إلى تحسين الحوكمة والمساءلة ووضع خطة عمل متكاملة للصحة العقلية. وشدّدت التوصيات على أهمية القيادة في تعزيز الصحة العقلية، والحاجة إلى التمويل المستدام، وتقييمات منهجية أكثر للمخاطر النفسية والاجتماعية واستراتيجيات للتحفيف من حدتها، باستخدام البيانات لدفع الاستجابات المحلية والإقليمية، إلى جانب تعميم الصحة العقلية ضمن سياسات وممارسات **البرنامج** وفي الوقت نفسه توفير الأدوات والدعم للمديرين.

حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

73- سُجلت زيادة بنسبة 22 في المائة في عدد الإجراءات المفتوحة المتفق عليها، من 319 إجراء حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 388 إجراء حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (انظر الجدول 5). ويرجع ذلك إلى العدد الكبير من الإجراءات المتفق عليها التي صدرت خلال عام 2024، إلى جانب انخفاض الموارد المتاحة لمعالجة التوصيات والاستجابة في الوقت نفسه للمتطلبات التشغيلية المتزايدة.

74- وارتفع عدد الإجراءات المتأخرة بنسبة 11 في المائة، من 107 إجراءات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 118 إجراء بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (انظر الشكل 4)، بسبب التأثير المزدوج لإصدار تقارير متعددة في الربع الأخير والذي قابلته عملية إغلاق كبيرة بدأها مكتب المراجعة الداخلية، كما في السنوات السابقة.

75- ويؤكد ذلك الحاجة إلى اهتمام الإدارة المتواصل لضمان التنفيذ السريع وفي الوقت المناسب للإجراءات المتفق عليها.

الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عامي 2023 و2024*					
	مخاطر عالية 2023	مخاطر عالية 2024	مخاطر متوسطة 2023	مخاطر متوسطة 2024	المجموع 2023	المجموع 2024
مفتوحة في بداية العام	**61**	**143**	**110**	**176**	**171**	**319**
صادرة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول	125	128	143	150	**268**	**278**
المجموع	**186**	**271**	**253**	**326**	**439**	**597**
مغلقة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول	43	87	77	122	**120**	**209**
معلّقة في نهاية العام	**143**	**184**	**176**	**204**	**319**	**388**
متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ الأصلي المتفق عليه)	44	62	63	56	**107**	**118**
متأخرة (تتجاوز تاريخ التنفيذ المنقح)	22	44	30	36	**52**	**80**

* جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول تقابل السنوات التقويمية.

الشكل 4: الإجراءات المتأخرة لكل ربع في الفترة 2018-2024

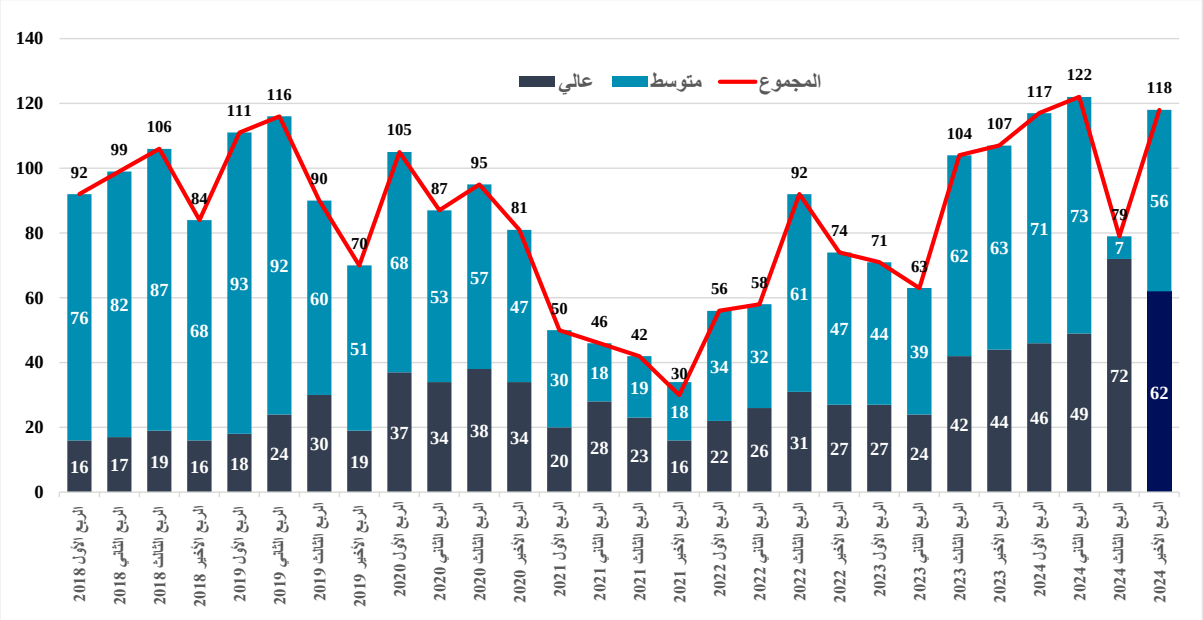

76- وانخفض عدد الإجراءات المفتوحة لأقل من عام إلى 65 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2024، مقارنة بما نسبته 76 في المائة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 (انظر الشكل 5).

الشكل 5: الإجراءات المتقادمة على أساس تاريخ التنفيذ الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024

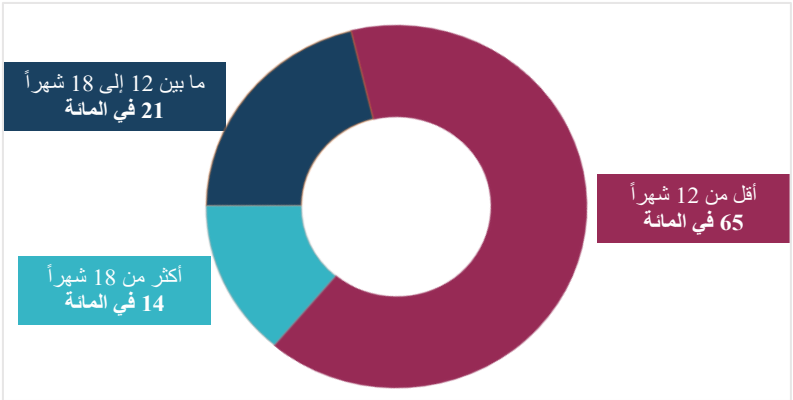

لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

77- يدعم مكتب التفتيش والتحقيق التزام **البرنامج** بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وآمنة وخالية من الإساءة، مع الحفاظ على مبدأ عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء في ما يتعلق بالتدليس والفساد والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال السلوك المسيء. ويتضمن تطبيق نهج عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء في هذه المجالات التزام مكتب التفتيش والتحقيق بتقييم ادعاءات سوء السلوك والمخالفات التي يتلقاها، والتحقيق فيها عند الضرورة.

78- وقد تشمل الادعاءات موظفي **البرنامج** في ما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لسياسة مكافحة التدليس والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والمضايقات، وإساءة استعمال السلطة والتمييز، والانتقام أو الانتهاكات المُبلغ عنها للسياسات والإجراءات والإصدارات الإدارية الأخرى.

79- وقد تتعلق الادعاءات أيضا بأطراف خارجية، مثل البائعين والشركاء المتعاونين، بسبب انتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين أو الإساءة للمستفيدين من **البرنامج**.

القضايا في عام 2024

80- أدار مكتب التفتيش والتحقيق بصفة عامة عددا من القضايا بلغ 833 2 قضية في عام 2024، ويُمثل ذلك زيادة نسبتها 20 في المائة مقارنة بعام 2023 (انظر الجدول 6 والتفاصيل الإضافية في الجدول 7).

الجدول 6: نشاط إدارة القضايا، 2018-2024

		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
القضايا المرحلة من العام السابق		34	129	368	545	871	892	1029
القضايا التي أعيد فتحها من العام السابق								5
الشكاوى الواردة في العام الحالي		368	584	616	778	915	1472	1799
عدد القضايا		**402**	**713**	**984**	**1323**	**1786**	**2364**	**2833**
القضايا المغلقة								
- بعد التقييم الأولي		(220)	(265)	(347)	(340)	(699)	(1030)	(1534)
منها	*- محالة إلى خارج مكتب التفتيش والتحقيق*	*(68)*	*(61)*	*(100)*	*(77)*	*(100)*	*(280)*	*(429)*
	- لا تستدعي إجراء تحقيق	*(152)*	*(204)*	*(247)*	*(263)*	*(599)*	*(750)*	*(1105)*
- بعد التحقيق		(53)	(80)	(92)	(112)	(195)	(305)	(408)
مجموع القضايا المغلقة		**(273)**	**(345)**	**(439)**	**(452)**	**(894)**	**(1335)**	**(1942)**
القضايا المُرحَّلة للعام التالي		**129**	**368**	**545**	**871**	**892**	**1029**	**891**

* تشمل عملية تفتيش واحدة

** تشمل ثلاث عمليات تفتيش

الجدول 7: توزيع القضايا المُرحَّلة للعام التالي بحسب المرحلة وعام تلقي الادعاءات

في نهاية العام		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
في مرحلة التقييم عند التلقي	**المجموع**	لا ينطبق	لا ينطبق	**212**	**491**	**529**	**558**	**523**
الادعاءات الواردة في	*2018*			-	-	-	-	-
	2019			*22*	*2*	-	-	-
	2020			*190*	*21*	-	-	-
	2021				*468*	*118*	-	-
	2022					*411*	*37*	-
	2023						*521*	*51*
	2024							*472*
تحقيقات تجريها وظيفة الرقابة الخاصة بالشركاء المتعاونين	**المجموع**	لا ينطبق	لا ينطبق	**125**	**95**	**45**	**74**	**62**
المعلومات الواردة في	*2018*			*4*	-	-	-	-
	2019			*40*	*20*	-	-	-
	2020			*81*	*43*	-	-	-
	2021				*32*	*3*	-	-
	2022					*42*	*3*	-
	2023						*71*	*3*
	2024							*59*
في التحقيق أو التفتيش	**المجموع**	لا ينطبق	لا ينطبق	**208**	**285**	**318**	**397***	**306****
المعلومات الواردة في	*2018*			*4*	*2*	*1*	-	-
	2019			*103*	*88*	*67*	*36*	*4*
	2020			*101*	*122*	*106*	*68*	*18*
	2021				*73*	*87*	*68*	*28*
	2022					*57*	*72*	*43*
	2023						*153*	*116*
	2024							*97*

الشكاوى الجديدة

81- في عام 2024، تلقى مكتب التفتيش والتحقيق 799 1 شكوى جديدة (انظر الشكل 6)، بزيادة قدرها 22 في المائة عن عام 2023. وظلت أنواع القضايا مماثلة للسنوات الماضية، حيث مثلت قضايا مكافحة التدليس والفساد 60 في المائة من القضايا الجديدة، وتليها القضايا الأخرى (24 في المائة) والقضايا المتعلقة بالمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز (7 في المائة)، وقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين (7 في المائة)، وقضايا التحرش الجنسي (3 في المائة). وظل عدد هذه القضايا مستقرا بحسب المنشأ الجغرافي، مما يُعبّر عن الملامح العامة للأزمات في كل إقليم. فضلا عن ذلك، أعاد مكتب التفتيش والتحقيق فتح خمس قضايا من السنوات السابقة.

الشكل 6: تصنيف الشكاوى الجديدة - 2018-2024*

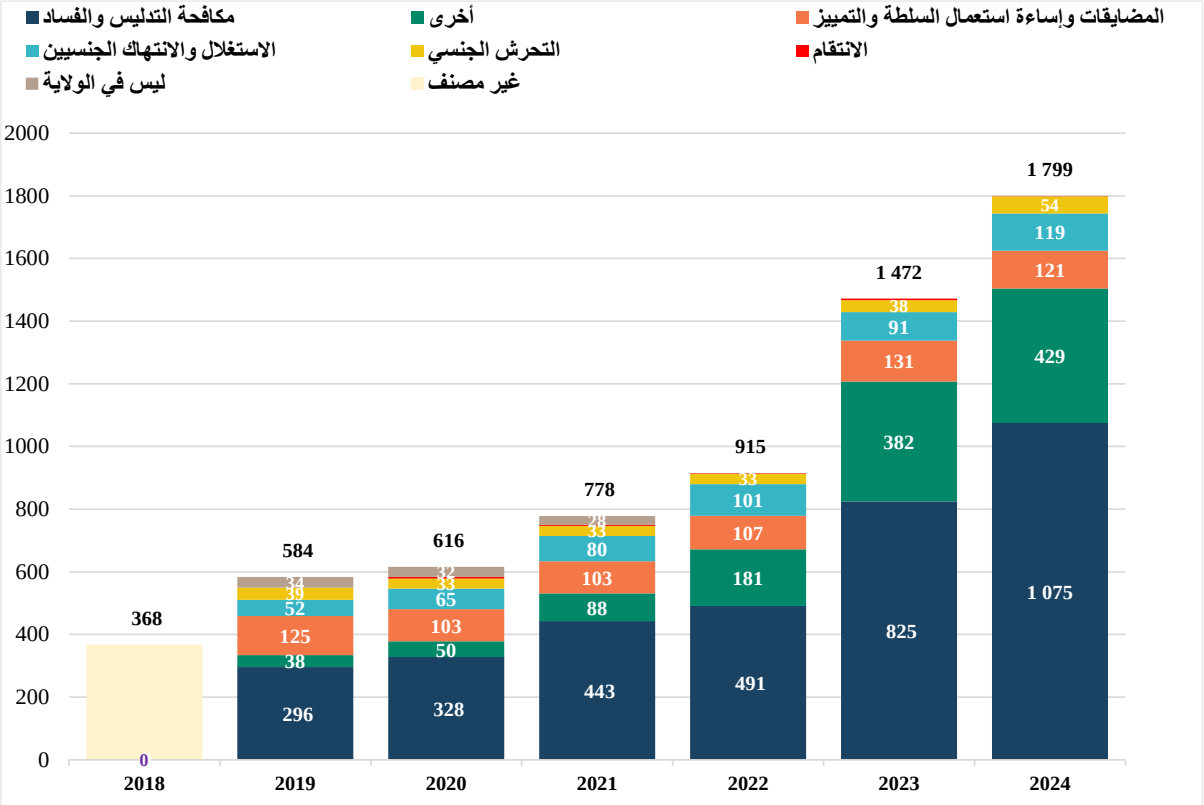

* في جميع الأشكال البيانية، يتم استبعاد الأرقام الفردية التي تقلّ عن خمسة.

82- ولاحظ مكتب التفتيش والتحقيق زيادة كبيرة في عدد الشكاوى الجديدة. ويرجع ذلك على الأرجح إلى مزيج من حجم **البرنامج** كمنظمة (000 23 موظف تقريبا في عام 2024) ودعم الإدارة لوظيفة مكتب التفتيش والتحقيق، وأنشطة التوعية التي يُجريها مكتب التفتيش والتحقيق، وجهوده المستمرة للعمل والتواصل بفعالية مع المشاركين في التحقيق، من مراحل تقديم الشكوى حتى إغلاق القضية؛ وربما بسبب زيادة الثقة في السرية التي يكفلها مكتب التفتيش والتحقيق في إدارة الادعاءات.

التقييم عند التلقّي وتحديد الأولويات

83- تعالج وظيفة تلقي الشكاوى التي أُنشئت في عام 2019، جميع الشكاوى الواردة. ويعمل فريق تلقي الشكاوى بكامل طاقته، وأثبت قدرته على استلام عدد كبير من الشكاوى وتقييمها وإدارتها. وتُقيّم الشكاوى، بين جملة أمور أخرى، من حيث ولاية التحقيق التي يضطلع بها مكتب المفتشة العامة، والمصداقية، وما إذا كانت الشكاوى تُبرر إجراء تحقيق أو يمكن أن يتم التعامل معها بشكل أفضل من جانب وظيفة أخرى داخل **البرنامج**، مثل مكتب إدارة الموارد البشرية أو مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة أو مكتب الشؤون القانونية أو إدارة **البرنامج**. ونتيجة لذلك، لا تُحال إلى أفرقة التحقيق إلا الشكاوى التي تستدعي تحقيقا، مما يضمن استخدام هذه الموارد بأكبر قدر من الفعالية.

84- وفي عام 2024، أغلق مكتب المفتشة العامة 534 1 شكوى بعد مرحلة التقييم عند التلقّي (انظر الشكل 7)، وهي زيادة بنسبة 49 في المائة مقارنة بعام 2023 (030 1 شكوى)، ومن أصل الشكاوى البالغ عددها 534 1، أُحيلت 429 شكوى (28 في المائة) لوظائف أخرى داخل **البرنامج**، أو إلى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ و105 1 شكاوى (72 في المائة) لم تتطلّب التحقيق لأنها، على سبيل المثال، مسائل لا تدخل ضمن ولاية مكتب المفتشة العامة؛ أو مسائل لم تؤيدها أدلة ظاهرة الوجاهة؛ أو لأن مقدمي الشكاوى سحبوا الشكوى؛ أو لأن مقدمي الشكاوى رفضوا التعاون مع مكتب التفتيش والتحقيق أو الرد على استفساراته.

الشكل 7: القضايا التي أُغلقت بعد التقييم عند التلقي*

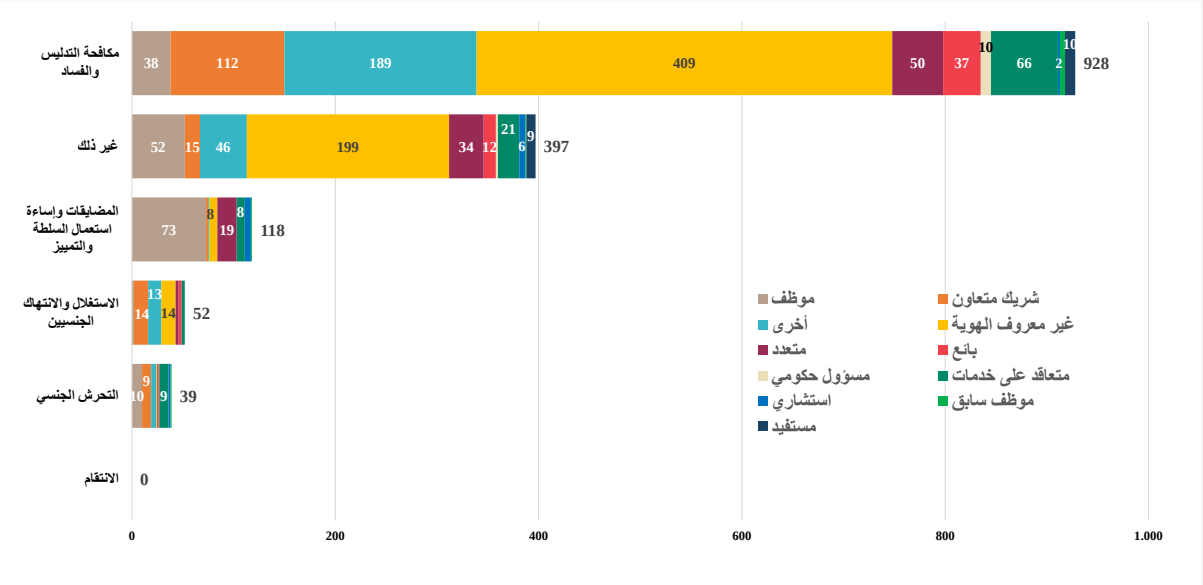

* لم تُدرج الأرقام الفردية التي تقلّ عن خمسة.

85- في نهاية عام 2024، من أصل 891 قضية مرحلة (انظر الجدول 7)، كانت 523 شكوى (59 في المائة) قيد التقييم عند التلقي (90 في المائة من الشكاوى البالغ عددها 523 جاءت من عام 2024 وما تبقى من عام 2023)، وكانت 62 شكوى (7 في المائة) بانتظار معلومات إضافية من وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين (تقريبا بشكل كامل من عام 2024)؛ وكانت المسائل المتعلقة بمكافحة التدليس والفساد هي الغالبة (60 في المائة).

نشاط التحقيقات

86- أنهى مكتب التفتيش والتحقيق 408 تحقيقات في عام 2024 (انظر الشكل 8) منها 169 تحقيقا (41 في المائة) ثبت فيها صحة الادعاءات. وترتبط هذه المسائل بموظفي **البرنامج** وموظفي الشركاء المتعاونين بوصفهم مرتكبين لانتهاكات مزعومة في ما يتعلق بالفساد والتدليس وقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وترد في الملحق الثاني البلاغات المتعلقة بالادعاءات التي ثبتت صحتها (مفصلة بحسب الإقليم والقضية) والملحق الثالث (مجمعة بحسب السياسة المتأثرة ونوع الموضوع).

الشكل 8: التحقيقات التي أُجريت في عام 2024

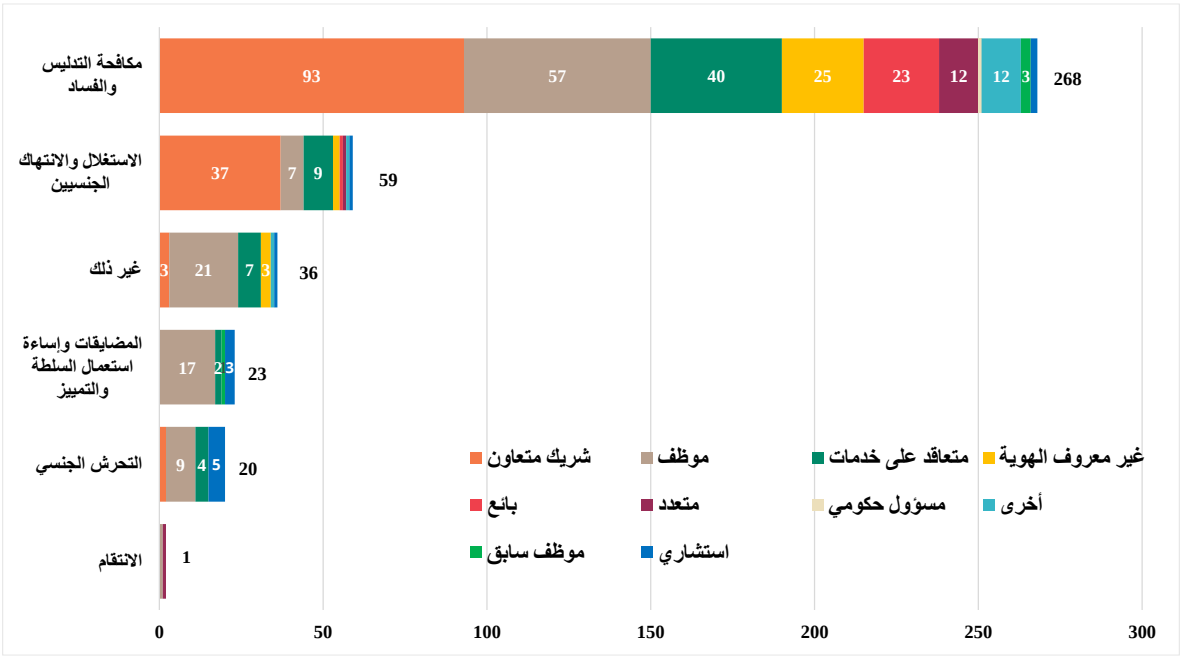

87- وفي نهاية عام 2024، من أصل 891 قضية مرحلة (انظر الجدول 7) كان التحقيق لا يزال جاريا (انظر الشكل 9) في 303 قضايا (34 في المائة)، ويرد في الأقسام التالية توزيعها بحسب نوع الادعاءات. ويُمثل الموظفون 50 في المائة من الجناة المزعومين. وتُمثل نسبة الموظفين من الرتبة مد-1 وما فوقها الخاضعين للتحقيق في نهاية العام أكثر من 4 في المائة بقليل من جميع الأشخاص الخاضعين للتحقيق (12 من أصل 303) وذلك أساسا لمسائل متعلقة بالسلوك. ومن أصل 303 تحقيقات جارية في نهاية العام 2024، تعلق 32 في المائة منها بادعاءات وردت في عام 2024؛ و38 في المائة منها في عام 2023؛ و31 في المائة منها في السنوات السابقة.

88- ومع توافر الموارد الآن بكامل طاقتها، تمكن مكتب التفتيش والتحقيق من معالجة القضايا القديمة جدا، التي نتجت عن التأثير المشترك لجائحة كوفيد-19 (بما يشمل القيود على السفر على مدى عامين تقريبا، ممّا بطأ إيقاع إنهاء التحقيقات) وزيادة عدد القضايا بشكل أسرع منه عدد المناصب الإضافية التي باتت متاحة (منذ نهاية 2022، والتي شُغلت تدريجيا بعد ذلك)، كما ورد في السنوات السابقة.

الشكل 9: التحقيقات الجارية في نهاية عام 2024

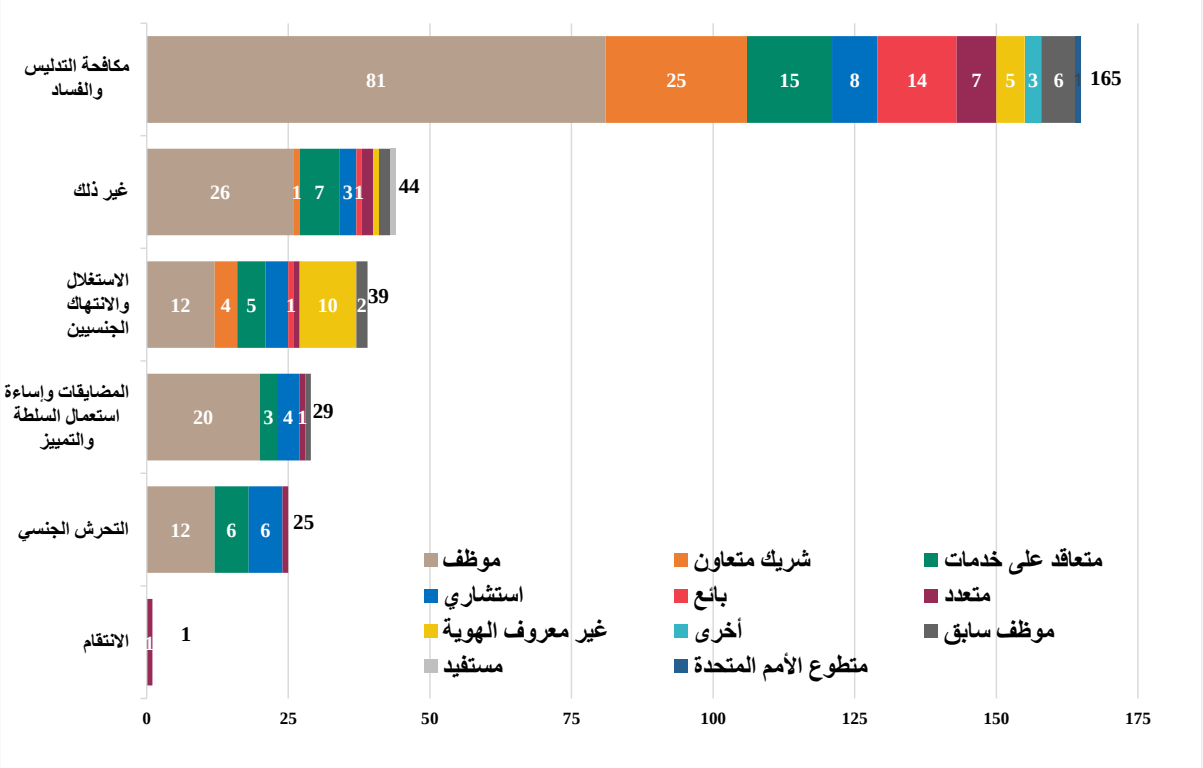

التدليس

89- من أصل التحقيقات البالغ عددها 408 والتي اختُتمت في عام 2024، كان 268 تحقيقا (66 في المائة) يتعلق بانتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد، وثبتت صحة الادعاءات في 100 حالة (25 في المائة)، بما في ذلك 36 حالة متعلقة بموظفي **البرنامج** (انظر التفاصيل في الملحق الثالث).

90- وفي نهاية العام، كان التحقيق لا يزال جاريا في 165 قضية متعلقة بمسائل مكافحة التدليس والفساد، وكانت نسبة 99 في المائة من تلك القضايا متعلقة بموظفين دون الرتبة ف-5 أو بموظفين غير تابعين **للبرنامج**.

91- وتثبت صحة وقوع خسائر عندما تُجمع أدلة تؤيد ذلك أثناء التحقيق. وتُعبّر الخسائر المثبتة عن التحقيقات المنجزة، ولا تُعبّر بالتالي عن الخسائر الإجمالية التي تتكبدها المنظمة بسبب حالات خرق سياسة مكافحة التدليس والفساد. وأسفرت التحقيقات المتصلة بسياسة مكافحة التدليس والفساد التي تورط فيها الشركاء المتعاونون عن أكبر الخسائر التي ثبتت صحتها بالأدلة في عام 2024. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، وجد مكتب التفتيش والتحقيق أن الخسائر المثبتة نتيجة لخرق سياسة مكافحة

التدليس والفساد (انظر التفاصيل في الملحق الثاني) في عام 2024، بلغت 5 481 021.44 دولار أمريكي، استرد منها **البرنامج** بالفعل453 594.35 دولار أمريكي (8 في المائة) خلال العام.

المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز

92- من أصل التحقيقات البالغ عددها 408 والتي اختُتمت في عام 2024، كان 23 تحقيقا (6 في المائة) متعلقا بالسلوك المسيء. وشملت جميع التحقيقات موظفي **البرنامج**، وثبتت صحة الادعاءات في خمسة منها.

93- وفي نهاية عام 2024، كان التحقيق لا يزال جاريا في 29 حالة سلوك مسيء، منها 14 في المائة متعلقة بمناصب عليا (مد-1 وما فوق).

التحرش الجنسي

94- في عام 2024، اختتم مكتب التفتيش والتحقيق تحقيقاته في 20 حالة تحرش جنسي (5 في المائة). ومن هذا المجموع، شمل 18 تحقيقا موظفين في **البرنامج**؛ وتم إثبات 14 منها. وتعلقت قضيتان بموظفين تابعين لشركاء متعاونين وثبتت صحتهما.

95- وفي نهاية عام 2024، كان لدى مكتب التفتيش والتحقيق 25 تحقيقا جاريا في حالات تحرش جنسي، ومنها تحقيق واحد (4 في المائة) يتعلق بموظفين في مناصب عليا (مد-1 وما فوق).

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

96- على جميع موظفي **البرنامج** إبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأنجز مكتب التفتيش والتحقيق 59 تحقيقا (13 في المائة) متعلقا بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2024، تم إثبات 37 منها (22 قضية تتعلق بموظفين عند شركاء متعاونين) وكانت هناك 22 قضية غير مثبتة.

97- وفي نهاية العام، كان هناك 39 تحقيقا جاريا في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وارتبطت هذه التحقيقات بموظفين في **البرنامج** أو متعاقدين على خدمات أو موظفين عند شركاء متعاونين.

98- ويُطلب من كيانات الأمم المتحدة تقديم تقارير تغفل فيها الأسماء بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام.[6] عندما تكون هناك معلومات كافية لتحديد فعل محتمل من أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يشمل ضحية يمكن التعرف عليها أو جانيا يمكن التعرف عليه؛ ويتم الإبلاغ عن تلك المعلومات علنا. ولبى مكتب التفتيش والتحقيق متطلبات الإبلاغ في عام 2024.

إحالة التحقيقات المثبتة بالأدلة

99- إذا تبيّن أن موظفي **البرنامج** انتهكوا لوائحه أو قواعده أو سياساته، تُقدم تقارير التحقيق ذات الصلة إلى شُعبة الموارد البشرية للنظر فيها وإحالتها إلى الإدارة مشفوعة بتوصية باتخاذ إجراءات إدارية أو تأديبية عند الاقتضاء.

100- وعندما تُنسب ادعاءات التدليس إلى موظفي البائعين أو الشركاء المتعاونين مع **البرنامج**، تُحال القضايا إلى وحدات التحقيق التابعة لتلك الكيانات إذا كانت لديها وحدة تحقيق واعتُبرت مختصة؛ ويقوم مكتب التفتيش والتحقيق بعد ذلك برصد تلك القضايا لحين الانتهاء من التحقيق واتخاذ الإجراءات الإدارية. وفي ظروف معيّنة، يجوز للمكتب إتمام التحقيق إذا لم يتمكن الطرف الخارجي من إجراء التحقيق. وإذا قُدمت ادعاءات تزعم أن بائعا متعاملا مع **البرنامج** أو شريكا متعاونا معه قد ارتكب ممارسة محظورة، مثل التدليس، أو الفساد، أو السرقة، أو التواطؤ، أو الإكراه أو العرقلة، في إطار اتفاق أو عقد ممول من **البرنامج**، يُجري مكتب التحقيق والتفتيش تحقيقاته في المسألة، وتُحال التقارير التي أيدتها الأدلة إلى لجنة جزاءات البائعين التابعة **للبرنامج** للنظر فيها واتخاذ قرار إداري بشأنها بحسب الاقتضاء.

[6] الأمم المتحدة. بيانات عن الادعاءات: على نطاق منظومة الأمم المتحدة – معايير الإبلاغ.

عمليات التفتيش

101- عمليات التفتيش هي تحرّيات يمكن إجراؤها في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو في حال عدم وجود أي ادعاء محدد.

102- وفي نهاية العام، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق 4 عمليات تفتيش، ركزت على ما يشير إلى سوء السلوك والمخالفات. ولا يزال التفتيش جاريا.

تعاون مكتب التفتيش والتحقيق الجاري مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين

103- واصل مكتب التفتيش والتحقيق الاستناد إلى مبادرة مكتب المراجعة الداخلية لعام 2017 لزيادة التنسيق مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين. وفي عام 2024، تعاون مكتب التفتيش والتحقيق مع وظائف الرقابة الخارجية في 151 حالة، وكانت 70 منها مثبتة وأدت إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من قبل الشريك الخارجي. وسيواصل مكتب التفتيش والتحقيق إقامة وتعزيز علاقات عمله مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين.

زيادة عدد القضايا والموارد

104- ازداد عدد القضايا السنوية في مكتب التفتيش والتحقيق، أي القضايا المُرحلة من السنوات السابقة والجديدة الواردة في العام الحالي، بصورة كبيرة خلال السنوات الست الماضية. وتلقى المكتب 368 شكوى في عام 2018 مقابل 799 1 شكوى (زيادة 389 في المائة) في عام 2024. وانتهى المكتب من إجراء تقييم عند التلقي شمل 220 شكوى في عام 2018 مقابل 534 1 شكوى (زيادة 597 في المائة) في عام 2024. واختتم المكتب 53 تحقيقا في عام 2018 مقابل 408 تحقيقات في عام 2024 (زيادة 670 في المائة) مع وجود 303 تحقيقات جارية في نهاية العام. وبالمقارنة، ارتفع إجمالي عدد الوظائف في مكتب التفتيش والتحقيق (موظفون مخصصون للدعم المهني والتحقيقي)) بنسبة 194 في المائة (من 16 إلى 47 منصبا) خلال الفترة نفسها.

الأنشطة الأخرى الاستشارية والمشتركة بين الوكالات

105- قدم مكتب المفتشة العامة، بالاشتراك مع مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق، مدخلات في الكثير من مسودات السياسات والتعميمات الداخلية، وحضر كذلك عدة من لجان الإدارة أو المجالس بصفة مراقب حيث قام بتقديم المشورة. كما قدم المكتب مدخلات ودعما لمفاوضات الإدارة بشأن الكثير من الاتفاقات المعقدة مع المانحين في ما يتعلق ببنود المراجعة الداخلية وشروط التحقيق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التدليس والفساد. واستوفى مكتب المفتشة العامة أيضا بالمتطلبات المفروضة من الجهات المانحة بشأن تبادل المعلومات، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالتحقيقات.

106- وعلاوة على ذلك، واصل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق في عام 2024 المشاركة في الشبكات النظيرة لكل منهما في منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى في أنشطة مشتركة شملت تبادل المعرفة حول مواضيع محددة.

المستقبل

107- يود مكتب المفتشة العامة أن يشكر المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمديرة التنفيذية والإدارة العليا وجميع الزملاء في **البرنامج** على دعمهم المستمر الذي مكنه من الاضطلاع بولايته بفعالية في عام 2024.

108- واستشرافا للمستقبل، لا تزال مواءمة توقعات مكتب المفتشة العامة مع البيئة التشغيلية السريعة التغيُّر في المنظمة والصعوبات الحادة التي تواجهها الميزانية تُشكل تحديا كبيرا. وسيواصل مكتب المفتشة العامة التزامه بتقديم خدمات عالية الجودة في حدود ما يُتاح له من موارد، بما يشمل جني ثمار أوجه التآزر، حيثما كان ذلك مناسبا، بين مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق، لتعزيز المساءلة والشفافية بشكل أكبر في **البرنامج**.

109- وفي ما يتعلق بمكتب المراجعة الداخلية، سيستمر التركيز على الكفاءة والفعالية، والدفع قدما نحو استخدام أدوات التكنولوجيا وتحليل البيانات، وتحديث المنهجيات، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من أوجه التآزر مع وظائف الرقابة المستقلة الأخرى، لتوفير أكبر قدر ممكن من الضمانات لأصحاب المصلحة.

110- وفي ما يتعلق بمكتب التفتيش والتحقيق وضمن السياق نفسه المتعلق بالميزانية، سينصب التركيز على إدارة واستكشاف فرص التحسين، وزيادة استخدام التكنولوجيا حيثما أمكن، في سياق عدد القضايا التزايد باستمرار، وتوقع المعالجة السريعة للقضايا المتزايدة التعقيد مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والوفاء بمتطلبات الإبلاغ والشفافية المتزايدة من أصحاب المصلحة المتعددين.

الملحق الأول

تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية التي تم النظر فيها عند إعداد الرأي السنوي
(يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2024)

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*					
	مهمة المراجعة	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	الإجراءات ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير/التصنيف
1	متابعة استعراض تنفيذ الإجراءات المتفق عليها إثر المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في غينيا في عام 2023 *(استعراض متابعة)*	AR/24/01	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
2	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** المختارة في سوريا *(المكتب القطري)*	AR/24/02	18	8	لا ينطبق
3	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في نيجيريا *(المكتب القطري)*	AR/24/03	9	2	بحاجة إلى بعض التحسين
4	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في أفغانستان *(المكتب القطري)*	AR/24/04	17	10	بحاجة إلى تحسين كبير
5	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في أنغولا *(المكتب القطري)*	AR/24/05	14	12	بحاجة إلى تحسين كبير
6	المراجعة الداخلية لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة في مجال تكنولوجيا المعلومات *(تكنولوجيا المعلومات)*	AR/24/06	6	2	بحاجة إلى بعض التحسين
7	المراجعة الداخلية لتقديم الخدمات عند الطلب في **البرنامج** *(عملية مواضيعية وشاملة)*	AR/24/07	6	4	بحاجة إلى بعض التحسين
8	المراجعة الداخلية لإدارة الأسطول التابع **للبرنامج** *(عملية مواضيعية وشاملة)*	AR/24/08	19	7	بحاجة إلى بعض التحسين
9	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في باكستان *(المكتب القطري)*	AR/24/09	7	4	بحاجة إلى بعض التحسين
10	المراجعة الداخلية للتنوع والإنصاف والشمول في **البرنامج** *(عملية مواضيعية وشاملة)*	AR/24/10	15	6	بحاجة إلى تحسين كبير
11	المراجعة الداخلية لإدارة الوجبات المدرسية في **البرنامج** *(عملية مواضيعية وشاملة)*	AR/24/11	7	4	بحاجة إلى بعض التحسين
12	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في العراق *(المكتب القطري)*	AR/24/12	15	4	بحاجة إلى بعض التحسين
13	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في مالي *(المكتب القطري)*	AR/24/13	15	6	بحاجة إلى تحسين كبير
14	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في بوركينا فاسو *(المكتب القطري)*	AR/24/14	6	4	بحاجة إلى تحسين كبير

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*					
مهمة المراجعة		الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	الإجراءات ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير/التصنيف
15	المراجعة الداخلية للمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع **للبرنامج** *(المكتب القطري)*	AR/24/15	5	-	بحاجة إلى بعض التحسين
16	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في ميانمار *(المكتب القطري)*	AR/24/16	10	6	بحاجة إلى تحسين كبير
17	المراجعة الداخلية للأمن السيبراني في **البرنامج** *(تكنولوجيا المعلومات)*	AR/24/17	16	7	بحاجة إلى تحسين كبير
18	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في السلفادور *(المكتب القطري)*	AR/24/18	5	1	بحاجة إلى بعض التحسين
19	المراجعة الداخلية للأمن في المكاتب الميدانية *(عملية مواضيعية وشاملة)*	AR/24/19	27	12	بحاجة إلى تحسين كبير
20	المراجعة الداخلية لأمن الحوسبة السحابية في **البرنامج** *(تكنولوجيا المعلومات)*	AR/24/20	6	2	بحاجة إلى بعض التحسين
21	المراجعة الداخلية لإدارة وصول المساعدات الإنسانية في **البرنامج** *(عملية مواضيعية وشاملة)*	AR/24/21	6	5	بحاجة إلى تحسين كبير
22	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في النيجر *(المكتب القطري)*	AR/24/22	27	15	بحاجة إلى تحسين كبير
23	المراجعة الداخلية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية التابع **للبرنامج** *(المكتب القطري)*	AR/24/23	4	-	فعالة/مُرضية
24	متابعة استعراض تنفيذ الإجراءات المتفق عليها إثر المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في مدغشقر في عام 2023 *(استعراض متابعة)*	AR/24/24	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
25	المراجعة الداخلية لعمليات **البرنامج** في جنوب السودان *(المكتب القطري)*	AR/24/25	18	7	بحاجة إلى بعض التحسين

*يمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومواعيد إصدار كل منها على العنوان التالي: https://www.wfp.org/audit-reports.

باء: التقارير الاستشارية			
	عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار
1	المهام الاستشارية حول إنترنت الأشياء واختبار اختراق أمن نقاط النهاية	MIN-24-01	مارس/آذار 2024
2	مذكرة معلومات إدارية: التنوع والإنصاف والشمول في **البرنامج**	MIN-24-02	سبتمبر/أيلول 2024
3	المهام الاستشارية حول تضارب المصالح التنظيمية مع البائعين والشركاء	AA-24-01	فبراير/شباط 2024
4	استعراض عمليات **البرنامج** في غزة	AA-24-02	ديسمبر/كانون الأول 2024
5	المهمة الاستشارية بشأن مركز حلول المدفوعات العالمية	AA-24-04	ديسمبر/كانون الأول 2024
6	المهمة الاستشارية بشأن الصحة العقلية في **البرنامج**	AA-24-03	ديسمبر/كانون الأول 2024

جيم: الاستعراضات الاستباقية للنزاهة			
	عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار
1	تضارب المصالح الشخصية مع البائعين والشركاء	PIR-24-01	فبراير/شباط 2024
2	مخاطر التدليس في صرف العملات الأجنبية في العمليات الميدانية	PIR-24-02	سبتمبر/أيلول 2024
3	تقييم مخاطر التدليس في المشتريات وآثاره على مرحلة تصميم التوريد الذكي واستخدام التكنولوجيا	PIR-24-03	ديسمبر/كانون الأول 2024

دال - الاستعراضات الخاصة الغرض			
	عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار الفعلي
1	مراجعة مشروع: "التكيُّف مع التهديدات التي يتعرض لها إنتاج الأغذية والأمن الغذائي بسبب المناخ في منطقة كارنالي في نيبال"	-	نوفمبر/ تشرين الثاني 2024

هاء - الرؤى الموحدة			
	عنوان التقرير	الرقم المرجعي للتقرير	تاريخ الإصدار
1	الرؤى الموحدة بشأن تكنولوجيا المعلومات	-	مارس/آذار 2024
2	الرؤى الموحدة المؤقتة بشأن مشروع الضمان العالمي	-	سبتمبر/أيلول 2024
3	الرؤى الموحدة بشأن مشروع الضمان العالمي	-	ديسمبر/كانون الأول 2024
4	الرؤى الموحدة بشأن إدارة الشركاء المتعاونين	-	ديسمبر/كانون الأول 2024
5	الرؤى الموحدة بشأن رصد برامج المكاتب القطرية	-	ديسمبر/كانون الأول 2024

الملحق الثاني

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة صحتها مفصلة بحسب الإقليم

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ						
1	2023-386	مضايقات	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
2	2022-844	تحرش جنسي	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
3	2022-858	تحرش جنسي	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
4	2023-1299	استغلال وانتهاك جنسيين تورط فيه موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	فبراير/شباط 2024	--	--
5	2023-1375	ممارسة تدليسية –المطالبة بالمساعدات الغذائية والنقدية والحصول عليها في مخيمين مختلفين للاجئين لأكثر من عام واحد	موظف تابع لشريك متعاون	فبراير/شباط 2024	262.78	262.78
6	2023-629	استغلال وانتهاك جنسيان من موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	فبراير/شباط 2024	--	--
7	2022-794	تحرش جنسي	موظف	أبريل/نيسان 2024	--	--
8	2023-1317	استغلال وانتهاك جنسيان، وسوء استخدام الموارد	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
9	2023-202	مضايقات	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
10	2023-424	ممارسات تدليسية - تزوير توقيعات المستفيدين	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	--	--
11	2023-425	ممارسات تدليسية – تسجيل قيود وهمية في دفتر تسجيل المركبات مما أدى إلى تضخيم المدفوعات لبائع تأجير المركبات ودفع رشاوى لاحقا	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	2 078.00	--
12	2024-0090	الاعتداء الجسدي ضد موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	--	--
13	2024-0887	ممارسة تدليسية –اختلاس الأموال من العمال العموميين	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	--	--

	الرقم المرجعي للتقرير	الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
14	2024-1291	ممارسة تدليسية– توزيع غير مصرح به للسلع الغذائية **للبرنامج**	موظف تابع لشريك متعاون	سبتمبر/أيلول 2024	--	--
15	2022-712	ممارسة تدليسية وتضليل	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
16	2023-426	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	--	--
17	2024-0065	ممارسات تدليسية	موظف	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	77 900.00	--
18	2024-1037	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
19	2024-1101	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2024	128.00	--
20	2024-1225	تحرش جنسي	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية						
21	2022-237	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
22	2021-752	السلوك غير اللائق في معتكف العمل والتحرش الجنسي	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
23	2023-1293	استغلال جنسي لمستفيدة من جانب موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	فبراير/شباط 2024	--	--
24	2023-942	ممارسة تدليسية من موظفين تابعين لشريك متعاون متعلقة بالحصص الغذائية	موظف تابع لشريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2024	--	--
25	2024-0036	ممارسة تدليسية من موظفين تابعين لشريك متعاون متعلقة بأنشطة المشتريات	موظف تابع لشريك متعاون	فبراير/شباط 2024	200.00	--
26	2019-488	ممارسات فساد ورشوة	موظف	مايو/ أيار 2024	--	--
27	2019-514	عدم الإفصاح عن المصالح المالية والانخراط في أنشطة خارجية	موظف	يونيو/حزيران 2024	--	--
28	2020-034	ممارسة تدليسية وتضليلية	بائع	أغسطس/آب 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
29	2023-086	ممارسة تدليسية ومعرقلة –تبين أن المستفيدين وهميون	متعدد	يوليو/حزيران 2024	3 709 463.25	--
30	2024-0336	التحرش الجنسي وخرق مدونة قواعد السلوك	موظف	أغسطس/آب 2024	--	--
31	2021-541	فساد	بائع	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
32	2021-735	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	3 403.41	--
33	2022-871	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	3 403.41	--
34	2023-459	تحرش جنسي	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
35	2024-1274	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
36	2024-1739	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا						
37	2021-506	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	يناير/كانون الثاني 2024	--	--
38	2021-079	التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة	موظف	يناير/كانون الثاني 2024	--	--
39	2020-387	ممارسة تدليسية وتضارب مصالح	موظف	يناير/كانون الثاني 2024	34 389.98	--
40	2021-755	ممارسة تدليسية وتضليلية	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
41	2021-486	تزوير	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
42	2022-405	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2024		10 010
43	2022-639	استغلال وانتهاك جنسيان –اغتصاب قاصر	بائع	مارس/آذار 2024	--	--
44	2023-1306	الاعتداء الجسدي والتهديدات	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
45	2023-1342	ممارسات تدليسية من خلال تفضيل بائع معين في العديد من عمليات الشراء	موظف تابع لشريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2024	8 918.00	8 918.00
46	2023-890	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	غير معروف الهوية	يناير/كانون الثاني 2024	2 748.64	--
47	2019-310	ممارسات تدليسية وتواطئية	موظف تابع لشريك متعاون	أبريل/نيسان 2024	--	--
48	2019-515	ممارسات فساد	بائع	أبريل/نيسان 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
49	2020-110	تدليس المستحقات	موظف	يونيو/حزيران 2024	3826.45	--
50	2021-177	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	يونيو/حزيران 2024	--	--
51	2024-0228	استغلال جنسي وانتهاك قاصر	موظف تابع لشريك متعاون	أبريل/نيسان 2024	--	--
52	2022-022	ممارسات تدليسية وتضليل	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
53	2022-766	الاعتداء الجسدي والتهديدات	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
54	2023-052	التحرش الجنسي والمضايقات وإساءة استعمال السلطة	موظف	أغسطس/آب 2024	--	--
55	2024-0071	ممارسة تدليسية –تزوير توقيعات المستفيدين وجمع مساعداتهم من دون وجه حق	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	1 679.00	--
56	2024-0373	استغلال وانتهاك جنسيان –مبادلة المال مقابل الجنس	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	--	--
57	2019-464	فساد	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
58	2020-250	التضليل، والتزوير، والشهادات المزورة	موظف	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	--	--
59	2022-297	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
60	2023-1291	سرقة أو اختلاس (تحويل وجهة الأغذية)	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
61	2023-181	تحرش جنسي	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
62	2023-551	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
63	2024-0398	سرقة أو اختلاس (تحويل وجهة الأغذية)	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
64	2024-0411	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
65	2024-1064	فساد	موظف تابع لشريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي						
66	2021-327*	ممارسات تدليسية – السُلف التشغيلية المزورة والتوقيعات المزورة	موظف	فبراير/شباط 2024	468 106.80	377 557.00
67	2021-354	ممارسات تدليسية - إصدار وصرف شيكات مزورة	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
68	2021-551	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
69	2023-1429	استغلال وانتهاك جنسيان –اغتصاب قاصر	موظف تابع لشريك متعاون	مارس/آذار 2024	--	--
70	2023-1448	استغلال وانتهاك جنسيان –اغتصاب قاصر	موظف تابع لشريك متعاون	مارس/آذار 2024	--	--
71	2020-532	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	مايو/ أيار 2024	--	--
72	2020-557	ممارسات تدليس وفساد (طبية)	موظف	يونيو/حزيران 2024	33 246.00	--
73	2023-253	ممارسات تدليس وفساد وتضارب مصالح وعدم الامتثال للالتزامات	موظف	يونيو/حزيران 2024	--	--
74	2023-924	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	طرف ثالث من خارج **البرنامج**	أبريل/نيسان 2024	22.00	22.00
75	2023-960	ممارسة تدليسية– سوء إدارة المواد الغذائية المدعومة من **البرنامج**	موظف تابع لشريك متعاون	يونيو/حزيران 2024	219.29	219.29
76	2024-0132	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	أبريل/نيسان 2024	--	--
77	2021-582	استغلال وانتهاك جنسيان والتدخل في تحقيق وانتهاك السرية	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
78	2024-0559	استغلال وانتهاك جنسيان على مستفيد	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	--	--
79	2024-0598	استغلال جنسي وانتهاك قاصر	موظف تابع لشريك متعاون	سبتمبر/أيلول 2024	--	--
80	2019-407	ممارسات تدليسية وتواطئية	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	36 240.00	--
81	2023-097	استغلال وانتهاك جنسيان على مستفيد	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
82	2023-153	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
83	2023-154	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
84	2023-156	استغلال جنسي وانتهاك قاصر	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
85	2023-157	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
86	2023-159	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
87	2023-160	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
88	2023-512	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
89	2023-513	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
90	2023-693	ممارسات تدليسية	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا						
91	2020-521	ممارسة تدليسية –تقديم وثائق مزورة	بائع	يناير/كانون الثاني 2024	--	--
92	2021-285	تحرش جنسي، ومضايقات وإساءة استخدام للسلطة	موظف	يناير/كانون الثاني 2024	--	--
93	2022-733	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	يناير/كانون الثاني 2024	--	--
94	2020-271	ممارسة تدليسية - تزوير التوقيعات وتزييف الوثائق	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
95	2019-013	ادعاءات ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ تنطوي على تحميل الشاحنات ضعف سعة الوزن	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
96	2023-175	استغلال وانتهاك جنسيان –اغتصاب قاصر	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
97	2023-038	ممارسات تدليسية – تغيير خطاب صادر عن **البرنامج**	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
98	2019-251	استغلال وانتهاك جنسيان من موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	مارس/آذار 2024	--	--
99	2021-094	سرقة/اختلاس- إخراج أموال من الخزنة بدون إذن	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
100	2022-492	ممارسات فساد - طلب دفع مبلغ مالي من أحد الباعة التابعين **للبرنامج** مقابل تسهيل إصدار أوامر المشتريات الممنوحة للبائع	موظف	مارس/آذار 2024	--	--
101	2022-728	ممارسة تدليسية –تزييف المستفيدين	موظف تابع لشريك متعاون	مارس/آذار 2024	124.70	124.70
102	2023-307	ممارسة تدليسية –تزييف المستفيدين	موظف تابع لشريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2024	96.39	--
103	2023-308	ممارسة تدليسية –تزييف المستفيدين	موظف تابع لشريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2024	91.16	--
104	2023-530	ممارسة تدليسية– إساءة استخدام وسرقة مواد غذائية	طرف ثالث من خارج **البرنامج**	فبراير/شباط 2024	21 356.13	9 702.13
105	2023-612	استغلال وانتهاك جنسيان من موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	يناير/كانون الثاني 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
106	2024-0189	استغلال جنسي لمستفيد بالغ	موظف تابع لشريك متعاون	مارس/آذار 2024	--	--
107	2019-236	ممارسات تدليسية – تلفيق الفواتير وغيرها من الوثائق	موظف تابع لشريك متعاون	مايو/ أيار 2024	51 170.00	--
108	2020-094	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ	بائع	يونيو/حزيران 2024	33 120.00	--
109	2020-095	ممارسات تدليسية	بائع	مايو/ أيار 2024	11 040.00	--
110	2020-356	ممارسات تدليس وفساد وتضارب مصالح	موظف	مايو/ أيار 2024	--	--
111	2020-467	ممارسات فساد وتواطؤ تنطوي على تحميل الشاحنات ضعف سعة الوزن	موظف	مايو/ أيار 2024	--	--
112	2020-468	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ تنطوي على تحميل الشاحنات ضعف سعة الوزن	موظف	يونيو/حزيران 2024	--	--
113	2021-452	ممارسات تدليسية ومعرقلة	موظف تابع لشريك متعاون	يونيو/حزيران 2024	513 421.10	--
114	2023-1290	ممارسات تدليسية – التحريف والتزوير	بائع	يونيو/حزيران 2024	--	--
115	2023-350	ممارسة تدليسية– وثائق الدفع المزورة	موظف تابع لشريك متعاون	يونيو/حزيران 2024	2 925.00	2 925.00
116	2023-592	ممارسة فساد ورشوة	بائع	يونيو/حزيران 2024	--	--
117	2024-0136	استغلال وانتهاك جنسيان- من موظف تابع لشريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	أبريل/نيسان 2024	--	--
118	2024-0295	ممارسة تدليسية– إساءة استخدام وسرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	مايو/ أيار 2024	2 278.89	--
119	2024-0756	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	يونيو/حزيران 2024	3 470.14	3 470.14
120	2020-493	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	أغسطس/آب 2024	--	--
121	2020-603	ممارسات تدليسية	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
122	2021-481	تحرش جنسي	موظف	أغسطس/آب 2024	--	--
123	2023-1147	سرقة/اختلاس - سرقة إمدادات التغذية العلاجية	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	3 670.00	--
124	2023-1172	ممارسة تدليسية ورشوة	موظف تابع لشريك متعاون	أغسطس/آب 2024	4 000.00	--
125	2023-1235	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	غير معروف الهوية	أغسطس/آب 2024	359.19	--
126	2023-418	ممارسات تدليسية وسرقة	موظف	يوليو/حزيران 2024	7 440.84	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
127	2023-699	ممارسات تدليسية – سرقة إمدادات تغذوية	موظف تابع لشريك متعاون	أغسطس/آب 2024	500.00	--
128	2023-721	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	موظف تابع لشريك متعاون	أغسطس/آب 2024	293.21	293.21
129	2023-729	ممارسة تدليسية– تضخيم عدد السلع في استمارات التقارير الشهرية وبطاقات المخزون	موظف تابع لشريك متعاون	سبتمبر/أيلول 2024	38 358.00	38 358.00
130	2023-965	تضارب مصالح – توظيف لأفراد من العائلة دون الكشف عن تضارب المصالح	موظف تابع لشريك متعاون	يوليو/حزيران 2024	--	--
131	2024-0894	سرقة/اختلاس- سرقة مواد غذائية	غير معروف الهوية	سبتمبر/أيلول 2024	90.83	90.83
132	2020-323	تدليس من أطراف خارجية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	22 075.42	--
133	2021-396	تحرش جنسي	موظف	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	--	--
134	2021-630	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	--	--
135	2022-659	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	286 990.00	--
136	2023-113	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
137	2023-1248	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
138	2023-1261	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
139	2023-1264	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
140	2023-1266	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
141	2023-183	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
142	2023-264	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
143	2023-318	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
144	2023-815	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
145	2024-0332	سرقة أو اختلاس (تحويل الأغذية)	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	4 256.30	--
146	2024-0342	استغلال وانتهاك جنسيان	موظف تابع لشريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2024	--	--
147	2024-0459	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
148	2024-0626	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	9 348.00	--
149	2024-0852	استغلال وانتهاك جنسيان	متعدد	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
150	2024-0939	سرقة أو اختلاس (سرقة مواد غذائية)	غير معروف الهوية	ديسمبر/كانون الأول 2024	6 171.47	--
151	2024-0997	سرقة أو اختلاس (سرقة مواد غذائية)	متعدد	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	310.40	375.12
152	2024-1106	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	أكتوبر/تشرين الأول 2024	158.68	158.68
153	2024-1229	تدليس من أطراف خارجية	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
154	2024-1472	استغلال وانتهاك جنسيان	مختلف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
155	2024-1496	سرقة أو اختلاس (سرقة مواد غذائية)	غير معروف الهوية	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	--	--
156	2024-1533	سرقة أو اختلاس (سرقة مواد غذائية)	موظف تابع لشريك متعاون	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	52 214.11	--
157	2024-1712	سرقة أو اختلاس (سرقة مواد غذائية)	موظف تابع لشريك متعاون	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي						
158	2020-573	تضارب مصالح	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
159	2023-505	ممارسة تدليسية - تحويل وجهة النقد	موظف تابع لشريك متعاون	فبراير/شباط 2024	86.47	86.47
160	2024-0210	ممارسة تدليسية –عمليات الشراء الاحتيالية من قبل موظفي شريك متعاون	موظف تابع لشريك متعاون	مارس/آذار 2024	3 946.00	3 946.00
161	2019-232	تحرش جنسي	موظف	يونيو/حزيران 2024	--	--
162	2019-175	عدم الإفصاح عن الأنشطة الخارجية والاستخدام غير السليم لامتيازات **البرنامج** وإساءة استخدام موارد **البرنامج**	موظف	يوليو/حزيران 2024	--	--
163	2021-611	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	يوليو/حزيران 2024	3 604.00	--
164	2024-0269	الممارسة (الطبية) الاحتيالية	موظف	أغسطس/آب 2024	1 810.00	--
165	2020-513	ممارسات تدليسية	بائع	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
166	2022-089	الممارسات (الطبية) الاحتيالية	موظف	ديسمبر/كانون الأول 2024	--	--
المقر						
167	2022-227	التحرش والتمييز وإساءة استعمال السلطة والإخلال	موظف	يونيو/حزيران 2024	--	--

الرقم المرجعي للتقرير		الادعاء	المدعى عليه	تاريخ الصدور	المبلغ على المحك (*دولار أمريكي*)	المبلغ المسترد (*دولار أمريكي*)
		بالحياد والتضليل والاحتيال				
أخرى						
168	2023-124	عدم الامتثال للالتزامات	موظف	فبراير/شباط 2024	--	--
169	2022-167	تحرش جنسي	موظف	نوفمبر/تشرين الثاني 2024	--	--
المبلغ الإجمالي (للقضايا ذات الصلة)					**5 481 021.44** دولار أمريكي *100 في المائة*	**453 594.35 دولار أمريكي** *8.3 في المائة*

الملحق الثالث

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة صحتها والمجمّعة بحسب السياسة وفئة المدعى عليه

السياسة ذات الصلة	المدعى عليه	الادعاء	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
مكافحة التدليس والفساد			**100**	**5 481 021.44**	**453 594.35**
	موظف تابع لشريك متعاون		**46**	**1 000 893.22**	**65 847.27**
		تدليس من أطراف خارجية	36	926 979.46	52 073.92
		فساد	1		
		سرقة أو اختلاس	9	73 913.76	13 773.35
	متعدد		**2**	**3 709 773.65**	**375.12**
		تدليس من أطراف خارجية	1	3 709 463.25	-
		سرقة أو اختلاس	1	310.40	375.12
	موظف		**23**	**150 412.67**	**-**
		ممارسة احتيالية	21	-	-
		ممارسة فساد	1	-	-
		التضليل، والتزوير، والشهادات المزورة	1	-	-
	غير معروف الهوية		**4**	**9 279.30**	**-**
		تدليس من أطراف خارجية	1	-	-
		سرقة/اختلاس	3	-	-
	بائع		**10**	**44 250.83**	**90.83**
		تدليس من أطراف خارجية	6	44 160.00	-
		ممارسة فساد	3	-	-
		سرقة/اختلاس	1	90.83	90.83
	موظف عقد خدمة		9	**43 680.84**	**-**
		ممارسة احتيالية	6	-	-

السياسة ذات الصلة	المدعى عليه	الادعاء	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
		ممارسة فساد	2	-	-
		سرقة/اختلاس	1	-	-
		موظف اتفاقات الخدمات الخاصة	4	**501 352.80**	**377 557.00**
		ممارسة احتيالية	4	501 352.80	377 557.00
		مختلف	2	**21 378.13**	**9 724.13**
		تدليس من أطراف خارجية	1	21 356.13	9 702.13
		سرقة أو اختلاس	1	22.00	22.00
أخرى			**11**	**-**	**-**
		موظف تابع لشريك متعاون	**1**	**-**	**-**
		تضارب مصالح	1	-	-
		موظف	**9**	**-**	**-**
		عدم الإفصاح عن المصالح المالية والأنشطة الخارجية والتكريمات والأوسمة والمجاملات والهدايا والمكافآت	2	-	-
		عدم الامتثال للالتزامات	6	-	-
		تضارب مصالح	1	-	-
		موظف عقد خدمة	**1**	**-**	**-**
		عدم الامتثال للالتزامات	1	-	-
انتهاك واستغلال جنسيان			**37**	**-**	**-**
		استشاري	**1**	**-**	**-**
		انتهاك واستغلال جنسيان	1	-	-
		موظف تابع لشريك متعاون	**20**	**-**	**-**
		انتهاك واستغلال جنسيان	20	-	-
		موظف	**5**	**-**	**-**
		انتهاك واستغلال جنسيان	5	-	-

السياسة ذات الصلة	المدعى عليه	الادعاء	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
	موظف عقد خدمة		**7**	-	-
		انتهاك واستغلال جنسيان	7	-	-
	متعدد		**1**	-	-
		انتهاك واستغلال جنسيان	1	-	-
	بائع		**1**	-	-
		انتهاك واستغلال جنسيان	1	-	-
	موظف اتفاقات الخدمات الخاصة		**1**	-	-
		انتهاك واستغلال جنسيان	1	-	-
	مختلف		**1**	-	-
		انتهاك واستغلال جنسيان	1	-	-
سلوك مسيء			**21**	-	-
	استشاري		**5**	-	-
		مضايقات	1	-	-
		تحرش جنسي	4	-	-
	موظف تابع لشريك متعاون		**2**	-	-
		تحرش جنسي	1	-	-
		اعتداء أو تهديد آخر	1	-	-
	موظف عقد خدمة		**5**	-	-
		اعتداء أو تهديد آخر	1	-	-
		تحرش جنسي	4	-	-
	موظف		**9**	-	-
		تمييز	1	-	-
		اعتداء أو تهديد آخر	1	-	-

السياسة ذات الصلة	المدعى عليه	الادعاء	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	المبلغ المسترد (دولار أمريكي)
		مضايقات	1	-	-
		تحرش جنسي	6	-	-
المجموع الكلي			**169**	**5 481 021.44**	**453 594.35**

قائمة الجداول والأشكال

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتشة العامة – لمحة عامة، 2020-2024* 4
الجدول 2: ميزانية مكتب المفتشة العامة *(بآلاف الدولارات الأمريكية)* 4
الجدول 3: الوظائف المدرجة في الميزانية في نهاية العام 5
الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعة بحسب النوع – 2023 و2024 7
الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في عامي 2023 و2024* 16
الجدول 6: نشاط إدارة القضايا، 2018-2024 17
الجدول 7: توزيع القضايا المُرحَّلة للعام التالي بحسب المرحلة وعام تلقي الادعاءات 18

الشكل 1: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة للفترة 2020-2024 8
الشكل 2: الأموال التي خضعت للمراجعة (3.1 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2024* 8
الشكل 3: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2024 بحسب مجال نطاق المراجعة* 9
الشكل 4: الإجراءات المتأخرة لكل ربع من العام في الفترة 2018-2024 16
الشكل 5: الإجراءات المتقادمة على أساس تاريخ التنفيذ الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 16
الشكل 6: تصنيف الشكاوى الجديدة - 2018-2024* 19
الشكل 7: القضايا التي أُغلقت بعد التقييم عند التلقي* 20
الشكل 8: التحقيقات التي أُجريت في عام 2024 20
الشكل 9: التحقيقات الجارية في نهاية عام 2024 21